

تقرير  
لجنة التحقيق  
في أمر  
المذابح المبلغ عن وقوعها  
في موزامبيق

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والعشرون  
الملحق رقم ٢١ ألف (A/9621)



الأمم المتحدة  
نيويورك ، ١٩٧٤

### ملاحظة

تتألف وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام  
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق  
الأمم المتحدة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
هـ		كتاب الاحالة
١	١ - ٥	أولا - مقدمة .....
١	٦ - ٣٤	ثانيا - اختصاصات لجنة التحقيق وعضويتها وتنظيم أعمالها
١	٦ - ١٠	ألف - انشاء اللجنة ، واختصاصاتها وتكوينها . . .
٣	١١ - ٣٤	باء - تنظيم الأعمال ، والاجراءات التي اعتمدها اللجنة .....
١٣	٣٥ - ٤٥	ثالثا - النواحي العامة للسياسة الاستعمارية البرتغالية . .
١٣	٣٥	ألف - مقدمة .....
١٣	٣٦ - ٤٠	باء - الاتجاهات العامة للسياسة الاستعمارية . .
١٥	٤١ - ٤٥	جيم - الحرب الاستعمارية في موزامبيق .....
١٦	٤٦ - ١٥٧	رابعا - تحليل الشهادات .....
١٦	٤٦ - ٥٣	ألف - سياسة انشاء <u>الالديا منتوس</u> .....
١٩	٥٤ - ٥٨	باء - فرض الصبغة البرتغالية أو القمع الثقافي في موزامبيق .....
٢٢	٥٩ - ٦٨	جيم - مشروع كابورا باسا .....
٢٤	٦٩ - ١٢٧	دال - ضروب العنف التي لفت انتباه اللجنة اليها .....
٣٦	١٢٨ - ١٣٥	ها - المسؤولية عن أعمال العنف المبلغ عنها . . .

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٧	١٥٧ - ١٣٦	واو - بحث الفظائع المبلّغ عنها على ضوء الاتفاقيات الدولية المعنية وخاصة اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس ومعاينة مرتكبيها واتفاقيات الصليب الأحمر . . . . .
٤٣	١٦٧ - ١٥٨	خامسا - النتائج . . . . .
٤٦	١٧٨ - ١٧٧	سادسا - التوصيات . . . . .

المرفقات

١	المرفق الأول - اتفاق الرأي الذي اعتمده ، في ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٧٣ ، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . . . . .
١	المرفق الثاني - خريطة موزامبيق . . . . .

كتاب احالة

٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

يا صاحب السعادة

يشرفنا أن نحيل رفق هذا تقرير لجنة التحقيق في أمر المذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق المرفوع الى الجمعية العامة عملاً بقرار الجمعية العامة ٣١١٤ (د-٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ .

( توقيعات )

س . ك . أوياد هاي ( نيبال ) ، الرئيس  
غوتنر ماورسبرغر ( جمهورية ألمانيا الديمقراطية )  
ه . مارتينيس اوردونس ( هندوراس )  
ب . رابتفيك ( مدغشقر )  
زفربرغ جوهانس ( النرويج )

الي : سعادة

عبد العزيز بوتفليقة  
رئيس الجمعية العامة

## أولاً : مقدمة

١ — يمكن اعتبار المهمة الموكولة الى لجنة التحقيق في أمر المذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق جزءاً من كفاح البشرية من أجل حقوق الانسان وكفاحها كذلك ضد الاستعمار والامبريالية. وقد بذلت لجنة التحقيق جهداً كبيراً في ايفاء مهمتها المتمثلة في التحقق مما أبلغ عنه من فئات بشعة ارتكبتها ضد سكان موزامبيق نالام حكم استعماري فاشستي .

٢ — ويحاول هذا التقرير ، بأقصى مايمكن من الوضوح والايجاز ، أن يطلع المجتمع الدولي على حقائق تلك الفئات وفقاً لما توصلت اليه اللجنة من نتائج .

٣ — بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣١١٤ (د-٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، والقاضي بانشاء لجنة التحقيق ، وبينما كانت اللجنة تقوم بتأدية مهمتها ، وقعت تغييرات سياسية ودستورية هامة في البرتغال وفي الأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية ، ولاسيما في موزامبيق . فقد أسفر اتفاق لوساكا ، الموقع بين البرتغال وجبهة تحرير موزامبيق ( فريليمو ) في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ . انظر الوثيقة A/9769 ( المرفق الأول ) ، عن تشكيل حكومة انتقالية تحتل فيها " فريليمو " غالبية المناصب في مجلس الوزراء ، وعن الاتفاق على أن تصبح موزامبيق مستقلة في ٢٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥ .

٤ — ان عملية انتهاء الاستعمار هذه ، التي كان يجب أن تتم منذ أمد طويل ، تستحق الترحيب ، ولكن تفكير المناخ السياسي لا يمكن أن يؤثر بأية حال على ولاية اللجنة كما نص عليها القرار ٣١١٤ (د-٢٨) .

٥ — ان المبادئ التي أعلنتها الأمم المتحدة تشكل قوة معنوية في العالم ، وترى اللجنة أن المساعدة على الحيلولة دون وقوع أحداث مماثلة لتلك التي درستها ليست أقل جوانب مهمتها شأنها .

ثانياً : اختصاصات لجنة التحقيق وعضويتها وتدابير أعمالها

### ألف — انشاء اللجنة ، واختصاصاتها، وتكوينها

٦ — درست الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين ، لدى نالها في مسألة الأقاليم الخاضعة للإدارة البرتغالية ، التطورات التي أبلغت عنها اللجنة الخاصة المعنية بحالة

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والمتعلقة بالمذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق ، وأقرت اتفاق الرأي الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في الموضوع (١) .

٧ - وقد اتخذت الجمعية العامة ، في جلستها ٢١٩٨ المنعقدة في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، بناء على توصية اللجنة الرابعة ، القرار ٣١١٤ (د-٢٨) ، الذي قررت به انشاء لجنة التحقيق في أمر المذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق .

وفيما يلي نص القرار :

" ان الجمعية العامة ،

ان تعرب عن انزعاجها الشديد للمذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق ،

وان تشير الى اتفاق الرأي الذي اعتمدته ، في ٢٠ تموز / يوليه ١٩٧٣ ، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) وأكدت فيه على أن من واجب حكومة البرتغال السماح باجراء تحقيق شامل ونزيه في الفئات المبلغ عن وقوعها ،

واقترانها منها بمساس الحاجة الى اجراء مثل هذا التحقيق الدولي ؛

١ - تقرر انشاء لجنة تمثيلية تسمي لجنة التحقيق في المذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق وتتألف من خمسة أعضاء يعينهم رئيس الجمعية العامة بعد اجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء ؛

٢ - وتوعز الى لجنة التحقيق اجراء تحقيق في الفئات المبلغ عن وقوعها ، وجمع المعلومات من جميع المصادر ذات العلاقة ، والتماس التعاون والمساعدة من حركة التحرير القومي ، وعلان الجمعية العامة ، في أقرب وقت ممكن ، عن النتائج التي تخلص اليها ؛

٣ - وتطلب من حكومة البرتغال أن تتعاون مع لجنة التحقيق ، وأن توفر لها جميع التسهيلات اللازمة لتمكينها من أداء مهمتها .

٨ - وقام رئيس الجمعية العامة ، في نفس الجلسة ، ووفقا للفقرة ١ من القرار الوارد أعلاه ، بتعيين الدول الأعضاء التالية في عضوية اللجنة : ايرلندا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، مدغشقر ، نيبال ، هندوراس .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، المطبق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، الفصل التاسع ، الفقرة ٢٧ ، أنظر أيضا المرفق الأول لهذا التقرير .

٩ - وأوضح الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة فيما بعد أن بلده لا يستطيع الاشتراك في أعمال لجنة التحقيق . وبعد مشاورات مع رئيس مجموعة الدول الأوروبية الغربية ومع دول أخرى ، قام رئيس الجمعية العامة بتعيين النرويج في عضوية اللجنة ( A/9496 ) ( ٢ )

١٠ - وعُيّن الممثلون التالية أسماؤهم من قبل حكوماتهم في عضوية اللجنة :

الجمهورية الديمقراطية الألمانية ( ٢ )	السيد هاينز - دييتر فنيتر
مدغشقر	السيد بليز رابيتا فيكا
نيبال	السيد شيلندرا كومار أوباد هياي
النرويج ( ٣ )	السيد أتلي جراهل - مادسن
هندوراس ( ٤ )	السيد روبرتو مارتينز أورد ونيز
	السيد اليزيو بيريز كادلسو

#### باء - تنظيم الأعمال ، والاجراءات التي اعتمدها اللجنة

##### ١ - مكتب اللجنة ، وجلساتها ، وأمانتها

١١ - انتخب السيد شيلندرا كومار أوباد هياي ، من نيبال ، رئيسا للجنة بالاجماع . كما قررت اللجنة أن توكل الى الرئيس أعمال المقرر .

١٢ - وقام السيد أ . ز . نسيلا سواي ، رئيس الشعبة المشتركة لمنطقة بحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادي بإدارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار ، بأعمال الأمين الأول . وقام السيد جلبرتوب . شليتلر - سيلفا ، المسؤول عن الشؤون السياسية في شعبة أفريقيا بإدارة المذكورة ، بأعمال الأمين الأول المساعد .

( ٢ ) مثل السيد جوينتر ماويرسبرجر الجمهورية الديمقراطية الألمانية في مرحلة الصياغة النهائية لعمل لجنة التحقيق .

( ٣ ) قام السيد سفيرج . بيرغ جوهانسن بتمثيل النرويج في آخر جلسات لجنة التحقيق .

( ٤ ) بالرغم من قيام هندوراس بتعيين ممثلين لها ، لم يشترك في أعمال اللجنة الا السيد روبرتو مارتينز أورد ونيز .



- ١٣ - وفي سبع جلسات مغلقة عُقدت بمقر الأمم المتحدة في الفترة بين ١٥ نيسان / ابريل و ٧ أيار / مايو ١٩٧٤ ، قامت لجنة التحقيق بتنظيم أعمالها وقررت ايفاد بعثة ميدانية الى أوروبا وأفريقيا ، أوفدت في الفترة من ١٠ أيار / مايو الى ١٦ حزيران / يونيه ، من أجل الحصول على معلومات والاستماع الى شهادات شهود وخبراء عن الفلانتع المبلغ عن وقوعها في موزامبيق .
- ١٤ - وكما تقرر أصلا في برنامج أعمال اللجنة ، كان ينبغي على اللجنة الاستماع الى شهود وخبراء في كل من لندن ومدريد وروما ودار السلام ولوساكا . غير أن زيارة لوساكا قد أُلغيت لأن جميع الشهود الذين كان من المقرر الاستماع اليهم في تلك المدينة حضروا الى دار السلام .
- ١٥ - وقد عقدت اللجنة ، أثناء قيامها بمهمتها الميدانية ، ما مجموعه ( ٣ ) جلسة ، عُقدت ٥ منها في لندن في الفترة من ١٤ الى ١٧ أيار / مايو ، و ٦ في مدريد في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ أيار / مايو ، و ٥ في روما في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ أيار / مايو ، و ١٥ في دار السلام في الفترة من ٣ الى ١٦ حزيران / يونيه . وعقدت لجنة التحقيق بعد ذلك ١٠ جلسات بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣ تشرين الأول / اكتوبر الى ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر للنظر في هذا التقرير واعتماده . ويمكن الاطلاع على الشهادات التي استمعت اليها اللجنة في المحاضر الحرفية لجلساتها ( A/AC.165/PV.1-29 )

## ٢ - الاجراءات التي اعتمدها اللجنة

- ١٦ - قررت لجنة التحقيق الاسترشاد في أعمالها بالنظام الداخلي للجمعية العامة . واتفق رأى اللجنة على أن تكون جلسات مغلقة ما لم تقرر خلاف ذلك . وقررت اللجنة الاستماع الى شهود وخبراء ، كما قررت امكان الاستماع الى الشهود فرادى أو جماعات .
- ١٧ - وقبل الاستماع الى كل شاهد أو خبير ، كان رئيس اللجنة يلقي بيانا يشرح فيه طبيعة عمل اللجنة والخدمة المنتظر أن يؤديها من يدلي بشهادة .
- ١٨ - وكان يُدعي كل شاهد أو خبير الى الادلاء باقرار رسمي . واقترح الأخذ بالصيغتين المتضمنتين في المادة ٥٨ من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية والتالي نصهما :  
بالنسبة للشهود :  
" أعلن رسميا بشرفي وضميري أن أقول الحق ، كل الحق ، ولا شيء غير الحق " ؛  
بالنسبة للخبراء :  
" أعلن رسميا بشرفي وضميري أن يكون بياني متفقا مع ما أعتقده مخلصا . "

١٩ - وكان الرئيس يسأل الشاهد أو الخبير الادلاء عن اسمه وسنه و مهنته وعنوانه . وبالنسبة للشهود كان الرئيس يسألهم عن المكان الذي كانوا فيه عند وقوع الحوادث التي يدلون بشهاداتهم بشأنها ، ثم يطلب اليهم وصف ما حدث . أما بالنسبة للخبراء كان الرئيس يطلب منهم تحديد مصادر معلوماتهم وكان يطلب اليهم الادلاء ببيانات . و اذا كان أحد الخبراء قد كتب أو نشر أى مادة عن تلك الفئات ، كان الرئيس يسأله عن استعداده لتأكيد كل ما أورده في مقاله أو كتابه . و بعد الاستماع الى البيانات ، كانت تعطي الفرصة لكل عضو في اللجنة لتوجيه أسئلة . وفي بعض الحالات لم يكن الشهود يتكلمون أو يفهمون أي من لغات العمل المستخدمة في الأمم المتحدة ، وعندئذ كانت اللجنة تستعين بخدمات مترجمين شفويين يتم تدبيرهم محليا .

### ٣ - سير التحقيق

٢٠ - طلبت لجنة التحقيق معاونة الدول الأعضاء والمنظمات المختصة والأفراد بغية الاستماع الى أكبر عدد ممكن من الشهود والحصول على ما يتصل بالموضوع من معلومات عن الفئات المشار اليها في القرار ٣١١٤ (د-٢٨) . وفيما يلي موجز بالمراسلات التي تبادلتها اللجنة لهذا الغرض :

#### تعاون الدول الأعضاء :

٢١ - بتاريخ ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، بعث رئيس لجنة التحقيق ببرقية الى وزراء خارجية كل من أسبانيا ، وايطاليا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، والى وزير الخارجية والكونترول في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، لابلغهم بالزيارة الوشيكة للجنة ، وطلب تعاون حكوماتهم ومساعدتها . وقد أفضي ذلك الى قيام الحكومات المذكورة أعلاه بتوفير التسهيلات للجنة .

#### المراسلات مع حكومة البرتغال :

٢٢ - وبتاريخ ٣٠ نيسان / ابريل ، بعث رئيس لجنة التحقيق ببرقية الى وزير خارجية البرتغال أبلغه فيها أن لجنة التحقيق قد باشرت تأدية مهمتها واسترعى انتباهه الى الفقرة ٣ من القرار ٣١١٤ (د-٢٨) . وفي نفس التاريخ أحال رئيس اللجنة صورة عن البرقية المذكورة الى الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة .

٢٣ - بتاريخ ٣ آيار/ مايو ، وقبل سفر لجنة التحقيق من روما الى دار السلام ، تلقت لجنة التحقيق برقية من وزير خارجية البرتغال تقول أن وزير الخارجية ، الذي كان متغيبا بلندن ، قد أوعز الى وزارة الخارجية ان تتشاور مع وزارة الدفاع للحصول على مايلزم من تعاون وتسهيلات بغية تمكين لجنة التحقيق من أداء مهمتها . ولم ترد أية رسالة أخرى بعد ذلك من حكومة البرتغال .

المراسلات مع حكومة المملكة المتحدة :

٢٤ - بعد قرار اتخذته لجنة التحقيق في جلستها الحادية والثلاثين التي انعقدت بدار السلام في ١٥ حزيران / يونيه ، وجه رئيس اللجنة ، في ١ تموز/ يوليه ، رسالة الى المشمل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة رجاه فيها اعلام حكومته بأن اللجنة قد قامت ، أثناء تحقيقاتها الميدانية ، بالاستماع عدة مرات الى شهادات بشأن اشتراك قوات روديسيا الجنوبية في المذابح التي ارتكبت ضد شعب موزامبيق . ولم ترد أى اجابة من حكومة المملكة المتحدة .

تعاون المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة :

٢٥ - بتاريخ ٧ آيار / مايو ١٩٧٤ ، بعث رئيس لجنة التحقيق برسالة الى المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة طتمسا فيها تعاون الكرسي الرسولي .

تعاون منظمة الوحدة الأفريقية :

٢٦ - بتاريخ ١ آيار/ مايو ١٩٧٤ بعث رئيس لجنة التحقيق ببرقيتين تماثلتين الى منظمة الوحدة الأفريقية ، ولجنتها التنسيقية المعنية بتحرير افريقيا لا بلاغهما بخط سفر اللجنة ، وبرنامج عملها ، وطلب تعاونهما معا ومساعدتهما لها في الاتصال بالشهود المحتملين .

العلاقات مع جبهة تحرير موزامبيق :

٢٧ - والفقرة ٢ من القرار ٣١١٤ ( د-٢٨ ) أوعزت الجمعية العامة الى لجنة التحقيق " بأن تلتمس تعاون حركة التحرير القومي ومساعدتها " . وبينما كانت اللجنة لاتزال مجتمعة في نيويورك ، كلفت جبهة تحرير موزامبيق السيد شرف الدين محمد خان ، مراقبها لدى الأمم المتحدة ،

بمتابعة أعمال اللجنة . واجتمع السيد خان بأعضاء اللجنة بمقر الأمم المتحدة لوضع خطة تنظيمية للاستماع الى الشهود في أفريقيا . وقد قدمت جبهة تحرير موزامبيق تعاونها ومساعدتها فسي احضار ٦ خبراء و ٣٢ شاهدا الى دار السلام للمشول أمام اللجنة .

المراسلات مع المنظمات الأخرى والمؤسسات والأفراد :

٢٨ - بعث رئيس لجنة التحقيق برسائل وبرقيات الى عدة منظمات ومؤسسات وأفراد ممن افترض أن لديهم معلومات عن الفظائع المبلغ عن وقوعها وأنهم قادرين على مساعدة اللجنة في تحديد الأماكن التي يقيم بها الشهود .

٢٩ - وقد قام رئيس اللجنة بالاتصال خطيا بالمنظمات والمؤسسات التالية :

لجنة العفو الدولية في لندن ؛

لجنة أنغولا ، في امستردام ؛

لجنة الأعمال التبشيرية في روما ؛

لجنة البرتغاليين الفارين من الهندية ، في ماليمو ، باريس ، وفرينويل ، وأمستردام ، وآرهوس ؛

لجنة أنصار الحرية في موزامبيق وأنغولا وفيثيا ، في لندن ؛

آباء فيرونا ، في روما ؛

— المعهد الأسباني للرسائل الخارجية في مدريد

— الصندوق الدولي للدفاع والمساعدة، في لاهاي

٣. — كما كانت اللجنة على اتصال بعدد من الأفراد الذين ساعدوها في الاتصال بالشهود .

### الاستماع الى الشهود

٣١ — وفي أثناء التحقيق استمعت لجنة التحقيق الى ما مجموعه ٦٩ من الشهود والخبراء ، بينهم ٣ من القصر ، ونورد فيما يلي اسماءهم :

### ( أ ) في لندن ( ٨ )

#### الخبراء

— السيد مارتن اينالز، الأمين العام للجنة العفو الدولية (A/AC.165/PV.1).

— السيد بيتر برنغل ، صحفي ، الصاندى تايمز (A/AC.165/PV.2 و 3).

— السيد الن بروكس ، مدير البحوث في الصندوق الدولي للدفاع والمساعدة (A/AC.165/PV.4 و Add.1).

— انتوني موريس ، لورد جيفورد ، رئيس ، لجنة أنصار الحرية في موزامبيق ، وانغولا ، وغينيا (A/AC.165/PV.5 و Add.1).

#### الشهود

الأب جوزى انتونيو سانغالو (A/AC.165/PV.1/Add.1).

الأب جوزى جافير روتيلار (A/AC.165/PV.1/Add.1).

الأب جاهانس ماتيوس فان رجين (A/AC.165/PV.3).

الأب انتونيو بيتروس جوزيف مارتنز (A/AC.165/PV.3).

### ( ب ) في مدريد ( ١٢ )

#### الشهود

الأب ميغيل بوينديا (A/AC.165/PV.6).

الأب الفريد ورياس (A/AC.165/PV.6).

- الأب خوليو موري كورتس (A/AC.165/PV.7).
- الأب ميغيل بيريز (A/AC.165/PV.7).
- الأب مارتن هرنانديس روبلس (A/AC.165/PV.8).
- الأب انريكي فيراندو بيدرا (A/AC.165/PV.8).
- الأخت ديفينا فاسكيس رودريغس (A/AC.165/PV.9).
- الأخت نما ونسيا بالما هويد وپرو (A/AC.165/PV.9).
- الأخت مارينا كليما دس برادا رودريغس (A/AC.165/PV.9).
- الأب ميغيل انتوني غرا مونتل (A/AC.165/PV.10).
- الأب ماتيو كاريونل رودريغس (A/AC.165/PV.10).
- الأب فيديل فونساليس (A/AC.165/PV.11).

(ج) في روما (١٢)

الشهود

- الأب سيفيرينو بيا نو (A/AC.165/PV.12).
- الأب ريناتو روزا نلي (13 و A/AC.165/PV.12).
- الأخت لينا تونولون (A/AC.165/PV.13).
- الأخت ريجينا بونوللو (A/AC.165/PV.13).
- الأب فالنتينو بينينيا (A/AC.165/PV.14).
- الأب ماريو بيتسا (A/AC.165/PV.14).
- الأب كلاوديو كرمي (A/AC.165/PV.14).
- الأب ايميليو فرانتسولين (A/AC.165/PV.15).
- الأب فنيتشينتسو كابرا (A/AC.165/PV.15).
- الأب غراتسيانو كاستيلاري (A/AC.165/PV.15).
- الأخت ماريادي كارلي (A/AC.165/PV.16).
- الأب تشيزاري برتولي (A/AC.165/PV.16).

( د ) في دار السلام ( ٣٧ )

الخبراء

- السيد مارسيلينو دوس سانتوس ، نائب رئيس جبهة تحرير موزامبيق (A/AC.165/PV.17) .
- السيد جواكيم ريبيسرو دي كارفاليو ، عضو اللجنة التنفيذية لجبهة تحرير موزامبيق (A/AC.165 /PV.17) .
- السيد شرف الدين محمد خان ، مراقب جبهة تحرير موزامبيق لدى الأمم المتحدة ( A /AC.165/PV.21) .
- الدكتور سلافكو راجكوف سلافوف ، طبيب في مستشفى آميريكو بوافيدا التابع لجبهة تحرير موزامبيق في نتوارا ، بتنزانيا (A/AC.165/PV.20) .
- السيد سامويل رود ريجز دلاكاما ، رئيس مديرية الصحة التابعة لجبهة تحرير موزامبيق (A/AC.165/PV.20) .
- الانسة بامبلا لوجي ، مدرسة في مدرسة ثانوية تابعة لجبهة تحرير موزامبيق في باجا مويو ، تانزانيا (A/AC.165/PV.29) .

الشهود من موزامبيق

مقاطعة كابو دلفادو

- السيد استفان جوان الميدا (A/AC.165/PV.17) .
- السيد فيسنتي جواكيم ناندا (A/AC.165/PV.18/Add.1) .
- السيد ابراهيم كوننجي (A/AC.165/PV.18/Add.1) .
- السيد الكساندر كارلوس (A/AC.165/PV.18/Add.1) .
- السيد كريدانتو كوماوا (قاصر) (A/AC.165/PV.18/Add.1) .
- الانسة سيرافينا جوان (ظاهرة) (A/AC.165/PV.18/Add.1) .
- السيد ابراهيموفوندي (A/AC.165/PV.19) .
- السيد بيناتو نكويما (A/AC.165/PV.19) .
- السيد د يوس سيمون نانجوي (A/AC.165/PV.19) .
- السيد فوكاس جواكيم (A/AC.165/PV.19) .

- . السيد جوان موينيوي (تاسر) (A/AC.165/PV.19).
- . السيد أورستي كونا مبودى نانكولوما (A/AC.165/PV.21).
- . السيدة هواكينا جوزى آميزى (A/AC.165/PV.21).
- . السيد انتنجا موميلو (A/AC.165/PV.21).
- . السيد ريميغيو فابانغيلسي (A/AC.165/PV.22).

#### مقاطعة تيتي

- . السيد بارنابي فييرا دجاناسي (A/AC.165/PV.22).
- . السيد بالميرادوس سانتوس مانييرا (A/AC.165/PV.23).
- . السيد انتونيو ميكسوني (A/AC.165/PV.24).
- . السيد جوزى تشيويرا (A/AC.165/PV.24).
- . السيدة آميريا كوليا (A/AC.165/PV.24).
- . السيد جون لويز (A/AC.165/PV.25).
- . السيد زونداني كاسولو (A/AC.165/PV.25).
- . السيد انطونيو تشيدى (A/AC.165/PV.26).

#### مقاطعة مانىكا اى سوفالا (٥)

- . السيد سويتى باولو سييايني (A/AC.165/PV.26 و 27).

---

(٥) في عام ١٩٧٠ قسمت السلطات الاستعمارية البرتغالية مانىكا اى سوفالا الى مقاطعتين منفصلتين هما مقاطعة بيرا ومقاطعة فيلا بيري . (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ، A/8423 Rev.1) : الفصل الثامن ، المرفق الاول (جيم)



- السيد فرانسيسكو فينياس (A/AC.165/PV.26 و27).
- السيد آلون جيمس بونفا (A/AC.165/PV.27).
- السيد بونيفاسيو بومبا (A/AC.165/PV.27).
- السيد ماتيوس مابولا نغو د بينيس (A/AC.165/PV.28).
- السيد جاساني ندالوزا (A/AC.165/PV.28).
- السيد توييرز فوند يزي (A/AC.165/PV.28).
- السيد تشونزي كينغ (A/AC.165/PV.29).

معلومات أخرى متصلة بهذا الموضوع

٣٢ - وكان معروضا على لجنة التحقيق ورقة عمل مؤقتة أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتتضمن كمرفقات عدة تقارير وبيانات خطية من مختلف الخبراء. وفي أثناء تحقيقات اللجنة أتيحت لها فرصة دراسة تقارير وشهادات خطية أخرى رفعها اليها الشهود والخبراء والأمانة العامة.

٤ - الاعراب عن الامتنان والتقدير للمساعدة والتعاون

٣٣ - تود لجنة التحقيق أن تسجل تقديرها وامتنانها لما لقيت من تعاون ومساعدة ومجاورة وكرم ضيافة من مختلف الحكومات والمنظمات والمؤسسات والأفراد، الذين حظيت بالاتصال بهم خلال اضطلاعها بمهمتها.

٣٤ - كما تود لجنة التحقيق في أن تعرب عن اعترافها الخاص بالتعاون البالغ الفعالية والمتفاني الذي لقيته من الموظفين النظاميين والمؤقتين التي خصصتهم الأمانة العامة لأعمالها في كافة المجالات.

ثالثا - النواحي العامة للسياسة الاستعمارية البرتغالية

ألف - مقدمة

٣٥ - ترى لجنة التحقيق أن مختلف ألوان الجريمة والعنف التي أطلعت عليها وقامت بدراستها إنما يرجع منشؤها الى السياسات الاستعمارية التي أعتمدها الحكومة البرتغالية الاستعمارية السابقة. ومن ثم، فإن اللجنة ترى أنه من المهم تسجيل الاتجاهات العامة للسياسة الاستعمارية البرتغالية وإدارة الحرب الاستعمارية في موزامبيق وذلك بغية توضيح التحليل الخاص بالشهادات المتضمنة في هذا التقرير توضحا كاملا.

باء - الاتجاهات العامة للسياسة الاستعمارية

٣٦ - بموجب الدستور البرتغالي، المعتمد أصلا في عام ١٩٣٣، كانت تعتبر جميع أقاليم ما وراء البحار التي يتولى ادارتها البرتغال "جزءا لا يتجزأ من الدولة البرتغالية... ومتحدة فيما بينها ومع البرتغال المتروبولي" (المادة ١٣٥) (٦). وكان ينظر الى الدور الاستعماري

(٦) البرتغال؛ الدستور السياسي للجمهورية البرتغالية، س.ن.٤٠٤، لشبونة، ١٩٦٧، ص ٣٦.

للبرتغال كمهمة استعمارية تاريخية تقوم على أساس نشر الحضارة البرتغالية بين سكان تلك الأقاليم .

٣٧ - ولم تول الحكومة الاستعمارية البرتغالية أى اهتمام للتحويلات التي طرأت على — — امبراطوريات استعمارية أخرى في السنوات الخمسينات . وكان نظام الحكم البرتغالي السابق يجمع كل اعراب عن المشاعر ومحاولات الشعوب المستعمرة الخاضعة لادارته الرامية الى تنظيم نفسها سياسيا . أما على الصعيد الدولي ، فقد كانت الحكومة الاستعمارية البرتغالية تؤكد أن " مقاطعات ما وراء البحار " التي كان يسهل تمييزها بانها أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي ، وفقا لأبسط تعريفات المنطق السليمة ، الحالية ، هي جزء لا يتجزأ من البرتغال .

٣٨ - وقد رأت الجمعية العامة ، بقرارها ١٥٤٢ (د-١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، أنه في ضوء احكام الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، وقرار الجمعية العامة ٧٤٢ (د-٨) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٣ ، والمبادئ التي أقرتها الجمعية بقرارها ١٥٤١ (د-١٥) المتخذ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، أن الأقاليم الموضوعة تحت الادارة البرتغالية هي أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في الفصل الحادى عشر من الميثاق .

وفي ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٦٩٩ (د-١٦) ، الذى قاصت به ، في جملة أمور ، يشجب استمرار حكومة البرتغال في عدم مراعاة الالتزامات المترتبة عليها بموجب الفصل الحادى عشر من الميثاق ، وعدم مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة رقم ١٥٤٢ (د-١٥) ، ورفضها التعاون مع لجنة المعلومات الواردة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمالها . وفي العام التالي ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٠٧ (د-١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ الذى أكدت به من جديد حق شعوب الأقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وأيدت بدون أية تحفظات مطالبة تلك الشعوب بالاستقلال فورا .

٣٩ - ولم تلق جهود الأمم المتحدة لتغيير موقف الحكومة الاستعمارية البرتغالية نجاحا . ولذلك اندلعت حرب التحرير في انغولا في عام ١٩٦١ ، وأعقبها كفاح تحريرى منظم تنظيما جيدا ومتزايدا . في غينيا - بيساو في عام ١٩٦٣ وفي موزامبيق في عام ١٩٦٤ .

٤٠ - وقد نصت التنقيحات الدستورية التي قامت بها الحكومة الاستعمارية البرتغالية في عام ١٩٧١ على منح أقاليم ما وراء البحار درجة معينة من الاستقلال الذاتي السياسي والادارى . وعلى الرغم من أن صياغة التعديلات الدستورية الجديدة خففت من وطأة الأسلوب الاستعمارى المتشدد الذى كانت تتميز به الأحكام الدستورية السابقة ، فإنه لم يطرأ أى تغيير على سياسة البرتغال الاستعمارية الفعلية الى أن تغيرت الحكومة في نيسان / ابريل ١٩٧٤ ، تغيرا أسفر عن تعديل دستورى يؤكد حق أقاليم ما وراء البحار في تقرير المصير والاستقلال ( انظر الوثيقة A/9697 ، المرفق ) .

### جيم - الحرب الاستعمارية في موزمبيق

٤١- يتضح من المعلومات المتضمنة في التقارير السنوية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٧) ، من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٧٤ ، أن جبهة تحرير موزامبيق " فريليمو " . قد تطورت من جماعات صغيرة تعمل في القطاع الشمالي من الاقليم ، بعيدا عن مناطق الاستيطان الأوربية الرئيسية ، الى حركة تحرير قومية تسيطر على مناطق محسرة كبيرة ولديها جيش يعمل في حوالي ثلثي المساحة الكلية للاقليم ، ويمتد نشاطه جنوبا حتى فيالا بيري ، بالقرب من قلب المستوطنات الأوربية ( انظر المرفق الثاني لهذا التقرير ) .

٤٢- وفي مرحلة لاحقة من الحرب الاستعمارية ، أصبح السكان المدنيون ضحية لقمح عنيف متزايد من جانب السلطات الاستعمارية البرتغالية . ولكي تحول السلطات الاستعمارية البرتغالية دون انتشار التأييد لجبهة تحرير موزامبيق بين السكان الافريقيين ، انتهجت هذه السلطات سياسة الألد يامنتوس ( القرى المحصنة ) التي تتمثل ، كما وصفها أحد الشهود ، في التجميع الالزامي للناس بغية تجنب توزيعهم واحتمال اتصالهم بجبهة تحرير موزامبيق ( انظر الوثيقة A/AG.165,PV.11 و صفحة ٨ ) . وتتناول الفقرات التالية بالبحث سياسة الالديامنتوس وتنفيذها .

٤٣- فيما يتعلق بالنشاطات العسكرية ، قامت السلطات الاستعمارية البرتغالية ، في محاولة منها لمواجهة نجاح جبهة تحرير موزامبيق المتزايد ، الى جانب استخدام قوات من البرتغال ، بانشاء وحدات خاصة يتم تجنيدها في افريقيا وذلك كجزء من سياسة " أفرة " الحرب . وكانت الوحدات المجندة في افريقيا ، التي وصفتها تقارير اللجنة الخاصة (٨) ، والتي أشار اليها أيضا شهود استمعت اليهم لجنة التحقيق ، تشمل مايسمى بـ " Grupos Especiais " ( GE ) أي الفرق الخاصة ، و " Grupos Especiais de Paraquedistas " ( GEP ) أي فرقة المظلات الخاصة ؛ و " Companhias de Comandos " أي وحدات المفاريز ؛ و " Flechas " ، و " Derregao-general de Seguranca " ( DGS ) ( سابقا PIDE ) وهو جهاز مساعد للمخابرات ، وقوات الميليشيا التي كانت تتعاون مع القوات المسلحة البرتغالية في الاشراف على كافة تغركات العاملين في الالديامنتوس .

(٧) للاطلاع على أحدث الوثائق المتصلة بهذا الموضوع ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة عشرة ، الملحق رقم ٢٣ ( A/8723/Rev.1 ) الفصل العاشر ؛ والمرجع نفسه ، في الدورة الثامنة عشرة ، الملحق رقم ٢٣ ( A/9023/Rev.1 ) ، الفصل التاسع .  
(٨) المرجع نفسه ، الفصل التاسع ، المرفق الأول ، ( ج ) ، الفقرات ٨٥ - ٨٧ ، و A/AC.109/L.919 ، الفقرات ٣٧ - ٤١ .

٤٤- ومع حلول عام ١٩٧٣ ، كانت خمس فرق من المفاوضين على الأقل تعمل في منطقة كابو ديلجادو وحدها . وقد ذكر الجنرال كولزادى أرياجا ، قائد القوات المسلحة في موزامبيق آنذاك ، أن ذلك كان جزءاً من "الدمج المرحلي للموزامبقيين داخل القوات المسلحة" .

٤٥- ومع حلول عام ١٩٧٣ أيضاً ، كان هنالك ٦٠٠٠٠ جندي برتغالي في موزامبيق . كما كان هناك ما يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ أفريقي مجندين في القوات المسلحة البرتغالية (٩) . ووفقاً لما ذكرته مصادر برتغالية رسمية ، كان هنالك في عام ١٩٧٣ ٤٣٠٠٠ أفريقي مسلح في منطقة تيتي وحدها ، من بينهم ٢٥٠٠ في وحدات الجيش النظامي ، و ١٦٨٠٠ كانوا أعضاء في الميليشيا و ٢٥٠٠ كانوا أعضاء في الفرق الخاصة (١٠) .

#### رابعاً - تحليل الشهادات

#### ألف - سياسة إنشاء الألد يامنتوس

٤٦- قامت السلطات الاستعمارية البرتغالية ، كما هو مبين أعلاه ، كوسيلة لمنع مشاركة السكان الأفريقيين في الكفاح التحريري الذي تخوضه جبهة تحرير موزامبيق ، بإدخال برنامج "الألد يامنتوس" في موزامبيق .

٤٧- ويشار غالباً إلى "الألد يامنتوس" في اللغة الإنجليزية بعبارة "القرى المحصنة" أو "المستوطنات الاستراتيجية" . وقد وصفت بأنها قرى كبيرة ، تحوطها غالباً أسلاك شائكة ، جمع فيها معاً الأفريقيون الذين كانوا مشتتين من قبل . وعلى حين كانت سياسة "الألد يامنتوس" متصورة كجزء من برنامج لمقاومة التمرد في انفولا منذ عام ١٩٦١ (١١) ، فإنه لم يتم إدخالها

(٩) انظر A/9623 (الجزء السادس) ، الفصل الخامس ، المرفق الأول ،

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم

٢٣ ( A/9023/Rev.1 ) ، الفصل التاسع ، المرفق الأول (جيم) ، الفقرة ٨٧ .

(١١) لدراسة "الألد يامنتوس" وغيرها من نشاطات إعادة التوطين في انفولا ، انظر

جيرالد ج . بندر ، "هدود مقاومة التمرد - حالة أفريقية" ، في السياسات المقارنة،

نيسان / أبريل ١٩٧٢ ( المجلد ٤ ، رقم ٣ ) الصفحات ٣٣١ - ٣٦٠ .

في موزامبيق الا في أواخر الستينات وجرى تكثيفها بصورة متزايدة ابتداءً من عام ١٩٦٩ فصاعداً .  
ومع حلول شهر آب/أغسطس عام ١٩٧٣ ، كان هنالك في مناطق كابو ديلفارو ونياسا ، و تييتي  
قراة مليون افريقي أعيد تجميعهم في ٨٩٥ من " الالديامنتوس " ( انظر الوثيقة A/AC.109/L.919 ،  
الفقرة ٤٢ ) .

٤٨- وفي منطقة كابورا باسا ، باقليم تييتي ، كان لتلك السياسة هدف مزدوج : تحريير  
المناطق التي كانت ستغمرها البحيرة . واخضاع السكان لرقابة أوثق . وفي كانون الأول / ديسمبر  
١٩٧٣ ، ذكر متحدث باسم الحكومة البرتغالية أن مايزيد عن ٤٠٠٠٠ شخص قد أعيد توطينهم  
خلال ذلك العام في منطقة كابورا باسا . وقد شمل هذا الرقم ٦٠١٠ من الأشخاص أعيد توطينهم  
في ٤ من " الالديامنتوس " في سينا ؛ و ٧٦٠ في ٩ من " الالديامنتوس " في كايا ، و ٣٠٠ في  
١٥ من " الالديامنتوس " في بارووي . كما اشارت مصادر أخرى الى أن ٣٦٠٠ شخص قد أعيد  
توطينهم في ٤ من " الالديامنتوس " الجديدة في منطقة شيكوا ، على امتداد الضفة الجنوبية لنهر  
زامبيزي . وفي استيما ، كان قد تم اعادة توطين ١٤٠٠٠ شخص في ١٤ من " الالديامنتوس " (١٢)

٤٩- وكان يجري انشاء ٢٠ " الالديامنتوس " اضافية في اقليمي فيلا بيري وبييرا وذلك نتيجة  
لتوغل جبهة تحرير موزامبيق في تلك المنطقة . وفي أواخر عام ١٩٧٣ كان من المتوقع ان يكون  
هنالك مايريو على ١٣ مليون شخص ( حوالي ١٥ في المائة من مجموع السكان ) يعيشون في  
" الالديامنتوس " (A/AC.109/L.919 ، الفقرة ٤٢ ) .

---

( ١٢ ) انظر A/9623 ( الجزء خامسا ) ، المرفق ، الذيل الثاني ، الفقرة ٢٢ .

٥٠ - ووفقا للشهادات التي استمعت اليها لجنة التحقيق فان تجميع الناس في " القرى المحصنة " الديامنتوس " أدى الى مشاكل بالغة الخطورة . وكانت هناك علاقة واضحة بين سياسة انشاء " القرى المحصنة " وارتكاب المجازر وغيرها من المظالم التي اقترفتها السلطات الاستعمارية البرتغالية . وكما أوضح أحد الشهود ، كان الجوع أحد نتائج هذه السياسة بسبب عدم توافر أراضي كافية للزراعة . ومن النتائج الشائعة الأخرى انتشار الأمراض المعدية نظرا لعدم وجود خدمات صحية كافية ( A/AC.165/PV.11 ، ص ٨٠ ) وقد كانت هذه السياسة مثار تعليقات بالغة الشدة من جانب الشهود الذين أتاحت لهم فرصة مشاهدة آثارها . وقد وصف بعضهم " القرى المحصنة " بأنها نوع من معسكرات الموت ( A/AC.165/PV.11 ، ص ١٦ ) أو معسكرات اعتقال لعزل الشعب عن تأثير جبهة تحرير موزامبيق ( A/AC-165/PV.16 ، ص ٣٣ - ٣٥ ) . وكان انطباع رجال الرسائل الكاثوليكية هو أن السلطات الاستعمارية البرتغالية ترغب في أن تترك أكبر عدد ممكن من الأفارقة يموتون ( A/AC.165/PV.14 ، ص ٧٢ - ٧٥ ) واعتبر أحد الشهود برنامج " القرى المحصنة " بأنه سياسة تحكم على الشعب بالموت البطيء ، ( A/AC.165/PV.13 ، ص ١٦ ) .

٥١ - ووفقا لما قاله أحد رجال الرسائل الكاثوليكية الذين تحدثوا أمام اللجنة ، فان كل منطقة تنشط فيها جبهة تحرير موزامبيق كانت تعتبر منطقة حرب مائة في المائة ، وكان سكانها يؤمرون بدخول " القرى المحصنة " . وكانوا يخطرون بذلك ويمهلون مدة تتراوح بين ٣ أيام و ١٥ يوما لترك كل شيء والاستيطان من جديد . وازا اخفقوا في الانصياع الى الانذار كانوا يعتبرون آليا من " الازهابيين " وكانت لدى القوات تعليمات بقتلهم جميعا . وحسب ما قاله الشاهد ، تم الحصول على هذه المعلومات من الضباط العسكريين البرتغاليين ( A/AC.165/PV.7 ، ص ٢٢ - ٢٥ ) .

٥٢ - وحتى اذا أطاع الناس ودخلوا " القرى المحصنة " لم يصبحوا بذلك في مأمن دائما ، ففي منطقة قام بدراستها رجال الرسائل الكاثوليكية ، عندما انتقل الناس الى " القرى المحصنة " ، لوحظ أن نسبة ٦ الى ٨ في المائة من السكان يلقون حتفهم . وكانت معظم الوفيات بين الأطفال والشيوخ والمرضى بسبب الوضع غير المحتمل من حيث المواد الغذائية والأحوال الصحية ( A/AC.165/PV.14 ، ص ٧٢ - ٧٥ ) . وفي تقرير بتاريخ ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧١ ، أعلنت مجموعة من رجال الرسائل الكاثوليكية في اجتماع للطوائف الدينية في تيبي مايلي :

" ثانيا - الكل يعلم مشكلة " القرى المحصنة " فالأماكن يساء اختيارها والأكواخ قريبة جدا بعضها من بعض ، والنقل الاجباري اليها يتم بسرعة بالغة ، بل في الواقع يتم قبل أن تكون الأكواخ جاهزة . ثم هناك كل المشاكل الأخرى الانعلاقية والاجتماعية والصحية ؛ كما أن هناك مشكلة توفر حسن النية لدى المسؤولين لمحاولة حل هذه المشكلات " . ( A/AC.165/PV.12 ، ص ٣٥ ) .

٥٣ - وقد تم بعض الشهود براهين محددة على الطريقة التي يعامل بها السكان في عجلة نقلهم الى " القرى المحصنة " . وقال أحد الشهود من الخبراء أن عدد الأفراد في كل قرية

حصينة تراوح في البداية بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ نسمة . ولكن نظرا لضيق الوقت بلغ مؤخرا عدد الأشخاص الذين نقلوا الى " القرى المحصنة " قرب تيتي ٥٠٠٠ بل و ٦٠٠٠ نسمة للقرية الواحدة ( A/AC.165/PV.13 ص ٢٢ ) ونعرض فيما يلي بمزيد من التفصيل لأنواع العنف التي ولدتها هذه السياسة .

### با - فرض الصبغة البرتغالية أو القمع الثقافي في موزامبيق

٥٤ - خلال أربعة قرون من احتلال الاقليم ، لم توجه السلطات الاستعمارية البرتغالية الا قليلا من العناية الى تعليم السكان الأفريقيين . ولم تضاعف السلطات الاستعمارية البرتغالية جهودها للتوسع في التسهيلات التعليمية في موزامبيق ، الا بعد أن بدأت عملية تصفية الاستعمار . وبوجه خاص بعد بزوغ النضال من أجل التحرر الوطني . بيد أن هذه الجهود لم تكن ترمي الى تعزيز تطور الأفريقيين على أساس الثقافة الخاصة بهم بل كانت تكثف من عملية فرض الثقافة البرتغالية وطابع المجتمع البرتغالي عليهم . وربما كانت هذه السياسة أوضح مثال للقمع الثقافي الحاصل في موزامبيق .

٥٥ - كان الهدف الرئيسي للتعليم الابتدائي في موزامبيق هو تدريس اللغة البرتغالية ، وغرس القيم البرتغالية والعمل على تكوين الشعور بالانتماء الى البرتغال بين التلاميذ من أجل تقوية الوحدة الوطنية . وبغض النظر عن درجة التعلم التي كان يتوقع من الأطفال الملتحقين بالمدارس الريفية في الأقاليم الأفريقية الوصول اليها ، كان من الواضح أن جزءا كبيرا من سنوات الدراسة الابتدائية يخصص لغرس القيم البرتغالية وطريقة الحياة البرتغالية . كما أن هذه المحاولة لتحويل السكان الأصليين الى مواطنين برتغاليين كانت تنفذ في المدارس عن طريق نشاطات الزامية خارجة عن المنهج الدراسي أصبحت تتحمل مسؤوليتها منظمة الشباب الوطني البرتغالي وحدها بعد اعادة تنظيمها في ١٩٦٦ . وكانت مهمة هذه المنظمة هي شحذ وتدعيم النعرة الوطنية والشعور بالوحدة الوطنية وبث القيم الاخلاقية والاجتماعية وتعريف الشباب بـ " حقائق الحياة البرتغالية " . ( ١٣ )

٥٦ - وقد تأكد أسلوب القمع الثقافي باعتباره جزءا من السياسة الاستعمارية في موزامبيق عن طريق الشهادات التي استمعت اليها لجنة التحقيق ، وخاصة شهادة رجال الرسائل الكاثوليكية الذين قاموا بالتدريس في المدارس الرسالية في الاقليم .

٥٧ - وحسب ما قاله أحد هؤلاء الرساليين ، كان القمع الثقافي في موزامبيق ينفذ عن طريق

---

( ١٣ ) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، اضافة الى البند ٢٣ ( الجزء الثاني ) من جدول الأعمال ، الوثيقة A/6700/Rev.1 ، الفصل الخامس .



عملية اضافة الصبغة البرتغالية " Fusitanization . وذكر في شهادته أن الافريقي :

" . . . اذا أراد أن يحصل على أوهى قسط من النجاح ، كان عليه أن يتخلى عن طريقة الحياة الخاصة به وعن عاداته الثقافية ولغته ؛ كان عليه أن يتكلم البرتغالية . وأدوات هذا النظام كانت المدارس التي عهد بادارتها ، للأسف ، الى الرساليات . وهذا هو أحد الأسباب التي دعتنا الى ترك هذا الأمر . كنا مجبورين على اتباع برنامج محدد . وكان علينا أن نقوم بنوع من "غسيل الدماغ" للطلبة ، ونعلمهم تاريخ البرتغال وجغرافيتها في الوقت الذي كانوا لا يعرفون فيه شيئاً عن تاريخهم وتقاليدهم . كانوا مجبرين على ترك لغتهم ، وذلك لأنهم لو لم يفعلوا ذلك كانوا سيحتبرون همجيين" ( A/AC.165/PV.16 ، ص ٢٧ ) .

كما أضاف الشاهد أنه : " . . . قيل الكثير عن الادمج العنصرى في الدعاية البرتغالية . وأنا معروف في كل مكان لأنني تحدثت بصوت عال ضد الادمج العنصرى لأنه خدعة . فلم يكن الادمج العنصرى يتم الا في الصور ، أى بأخذ صورة فوتوغرافية لامرأة سوداء وامرأة بيضاء على سريرين في عنبر من عنابر المستشفى ، أو أخذ صور لأشخاص سود مع شخص أبيض في سوق محلية ، والقول بأن السود لهم الحق في دخول كل المدارس . كان ذلك حقا مكتوبا ولكنهم كانوا يواجهون الصعوبات في كل المجالات ، ولا سيما في المجال المالي لأن الشخص الأسود لم تكن تتوفر له وسائل دفع بمصاريف المدارس . عندما يذهب الشخص الى المدرسة الثانوية يحتاج الى ٢٠ . . . أو ٢٥ ليرة تقريبا والوالد يكسب ٦٠٠ ليرة في الشهر فقط . كيف يمكنه أن يدفع لابنه كي يذهب الى المدرسة ؟ قليلون جدا هم الذين تمكنوا من انهاء الدراسة الثانوية . وهؤلاء هم الأشخاص السود الذين حصلوا على مساعدة اما من الرساليات أو من الشركات الأجنبية التي كانت موجودة في موزامبيق . وأعتقد أن الادمج العنصرى خدعة كاملة ابتكرتها الدعاية البرتغالية . كانت هناك اباداة لثقافة وتقاليد شعب موزامبيق " ( A/AC.165/PV.16 ، ص ٣١ ) .

٥٨ - والجزء التالي الذى اقتطفه شاهد آخر من تقرير بعنوان "الضمير يحتم" أعده أسقف نامبولا بالتعاون مع آباء فيرونا ، يعتبر بالغ الايضاح :

" لا يمكن للكنيسة في موزامبيق أن تتخلى عن حقها في الاعلان عن ارادة تعزيز فردية وشخصية الشعب . والى أن يأتي الوقت الذى تتحقق فيه حقوق كل الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال ، لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي ودائم على الرغم من أن قوة الأسلحة تستطيع مؤقتا أن تقهر المعارضة .

" وان الحقوق الأساسية التي نعلن عنها لشعب موزامبيق هي التالية :

" الحق في انماء الثقافة الخاصة به ، وهذا يتعارض مع القانون الأساسى للرساليات رقم ٦٨ الذى ينص على أن برامجها سوف تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الترابط الوطنى



## جيم - مشروع كابورا باسا

- ٥٩ - وقع كثير من الحوادث التي علمت بها لجنة التحقيق في مقاطعة تيتي . ولما كانت منطقة كابورا باسا تحتل الجزء الأوسط من تلك المقاطعة ، فان اللجنة ترى من المفيد أن تلخص بعض ما هو معروف عن السد العظيم ومشروع الطاقة الكهربائية في كابورا باسا .
- ٦٠ - لقد أقيم مشروع كابورا باسا على أساس اتفاق تقوم موزامبيق بمقتضاه باتاحة مصدر جديد للطاقة الكهربائية لافريقيا الجنوبية ، في أكبر مشروع منفرد وممول على صعيد دولي في الجنوب الافريقي . ويتألف المشروع من ثلاثة أجزاء : سد ومنشآت تخزين المياه التي ستقام على نهر زامبيزي في مقاطعة تيتي في موزامبيق ؛ ومحطة توليد الطاقة الكهربائية وما يتبعها من أعمال تتصل بالمولد ويتوفر الكهرباء ؛ وجهاز التحويل لنقل القوة الكهربائية من كابورا باسا الى محطة أبولو للتوزيع في أيرين ، خارج مدينة بريتوريا في افريقيا الجنوبية ( ١٤ ) .
- ٦١ - ولما كان من الواضح أن موزامبيق لن تستطيع ، لسنين كثيرة مقبلة ، استعمال كل الطاقة الكهربائية التي يتوقع أن تولدها محطة التوليد ، قررت الحكومة البرتغالية عدم المضي في بناء السد الا بعد أن تؤمن الوصول الى اتفاق شراء مع لجنة توفير الكهرباء في افريقيا الجنوبية .
- ٦٢ - وقد منح عقد بناء سد كابورا باسا الى مجموعة شركات عبر وطنية تدعى مجموعة شركات زامبيزي للطاقة الكهربائية وتعترف اختصارا باسم زامكو . وقد علم أن مجموعة الشركات هذه كانت ، في أوائل ١٩٧٤ ، تضم شركات مؤسسة في فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وافريقيا الجنوبية . والى جانب الشركات الأعضاء في مجموعة زامكو ، اشتركت شركات أخرى مؤسسة في كندا وفرنسا وافريقيا الجنوبية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في مشروع كابورا باسا عن طريق تقديم القروض وتوفير المواد والخدمات ( ١٥ ) .
- ٦٣ - ومنذ البداية الأولى لمشروع كابورا باسا ، نظرت اليه عدة هيئات كمحاولة لتثبيت أقدم حكم البيض في افريقيا الجنوبية . ورأت جبهة تحرير موزامبيق في المشروع مخططا اقتصاديا وسياسيا شاملا لتأمين سيطرة البيض والحكم الاستعماري في الجنوب الافريقي ، ونظرت الى اشتراك رأس المال الأجنبي في كابورا باسا كعمل عدواني ضد شعب موزامبيق . وأعلنت الجبهة عزمها على عرقلة بناء السد
- ٦٤ - وفي أوائل عام ١٩٧٠ ، اتخذ المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية قرارا يدين

( ١٤ ) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ألف (A/8023/Rev.1/Add.1) المرفق ، التذييل الثالث باء . الفقرة ١٥٤ وما بعدها .

( ١٥ ) A/9623 (الجزء الخامس) ، المرفق ، التذييل الثاني ، الجدول ٧ .

مشروع كابورا باسا ، واعتمدت اللجنة السياسية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية توصية بمناقشة دولة البلدان الافريقية اعادة النظر في علاقاتها مع البلدان والشركات الخاصة التي لها دخل في المشروع. وفي السنة نفسها اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧٠٣ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، وكان مما ورد فيه شجب بناء مشروع كابورا باسا والطلب الى الدول الاستعمارية والدول المعنية بالأمر التي تسهم شركاتها في بناء مشروع كابورا باسا ، أن تسحب تأييدها للمشروع وتنتهي اسهام شركاتها فيه . وتبعاً لذلك انسحبت الشركات الايطالية والبريطانية والسويدية من مجموعة شركات زامكو . الا أنه ، رغم الطلبات المتكررة من الجمعية العامة ، لم تنه أي من الدول الأخرى المشار اليها في الفقرة ٦٢ أعلاه ، اشتراك شركاتها في المشروع .

٦٥ - ونقتبس فيما يلي جزءاً من تقرير وضعه أحد المبشرين الكاثوليك ، كان يمارس نشاطه في منطقة كابورا باسا وطردته سلطات الاستعمار البرتغالية من موزامبيق :

” لقد حولت كابورا باسا الى قلعة حقيقية : فقد طوق السد بحاجز مزدوج من الأسلاك الشائكة عرضاً أربعة أمتار ، وأحيطت بكاملة بالألغام ؛ ويبلغ محيطه ٦٠ كيلومتراً ، وقطره ٨ كيلومترات ، وليس له سوى منفذ واحد .

” وعلى طول المحيط كله تتمركز خمس سرايا من القوات البرتغالية: سرية مدفعية ، وسرية مشاة ، وسرية مهندسين . هذا الى جانب قوة من الشرطة قوامها ٢٠٠ رجل ، وعدد غير معروف من رجال مديرية الأمن العامة ” (A/AC.165/PV.11 (الصفحة ٧)

٦٦ - وتدل بعض الافادات التي استمعت اليها لجنة التحقيق على أن قوات من افريقيا الجنوبية قد عملت في منطقة مشروع كابورا باسا ( 52 - 51 PP. A/AG.165/PV.16 ) . وقد نشطت شرطة المخابرات البرتغالية السابقة نشاطاً كبيراً في منطقة كابورا باسا بهدف القضاء على تسلل أعضاء جبهة تحرير موزامبيق .

٦٧ - وقد أفادت الأنباء عن وقوع عدد من الفظائع في منطقة كابورا باسا كجزء مما وصف بسياسة خلق منطقة ” ميتة ” حول السد . وقد اخبر اللجنة أحد المبشرين الكاثوليك كان يعمل في منطقة استيما بأن مجموعة القرى المحصنة حول سونغو في منطقة كابورا باسا قد أطلق عليهم اسم ” الحاجز البشري للدفاع عن كابورا باسا ” . وقال الشاهد نفسه أن مشروع كابورا باسا يعتبر بمثابة راية للحكومة البرتغالية . وقد ألزمت الحكومة الشركات المعنية لا بالتعاون الاقتصادي فحسب وانما بالاشتراك ، بصورة غير مباشرة ، في الدفاع العسكري عن الاقليم ، أي أن الدفاع عن السد يشكل ، بصورة ما ، دفاعاً عن سياسة البرتغال الاستعمارية (A/AC.165/PV.12 ، الصفحة ٢٣ ، و A/AC.165/PV.13 ، الصفحة ٦ ) .

٦٨ - وروى الشاهد في تقريره أن تنفيذ المشروع قد أدى الى ممارسة العمل الجبري وغير ذلك من أشكال انتهاك حقوق الانسان . وأفاد بأن ١٧ . . . شخص يعملون داخل نطاق منطقة

الأسلاك الشائكة ، ليس بينهم سوى . . . ه شخص من البيض . وقال ان البيض يعيشون في منطقتين في بيوت بنتها شركة زامكو أو السلطات الاستعمارية البرتغالية . وأن ما يقرب من ١٢ . . . افريقي يعيشون في معسكرات أعدت لهم . وهناك أربعة معسكرات للوطنيين من تلك المنطقة ، الذين بإمكانهم احضار عائلاتهم للعيش معهم ، وخمسة معسكرات للرجال الذين تقسيم عائلاتهم في مناطق أخرى من موزامبيق . وليس بمقدور العمال أن ييارحوا المنطقة المحصنة بمحض ارادتهم لزيارة عائلاتهم . ويعطى العمال الذين يأتون من مناطق أخرى من موزامبيق عقودا لمدة ( ١ شهرا ، يجبرون لدى انتهائها على مفادرة منطقة كابورا باسا ، وبذا ليس لهم الحق في احضار عائلاتهم الى المعسكر . وقال المبعثر ان فصل العمال عن عائلاتهم قد يتسبب في ظهور مشاكل انسانية وأخلاقية . وكان مما نتج عن فصل هؤلاء الرجال عن عائلاتهم أن تفشى اللواط بصورة خطيرة في المعسكرات ( A/AC.165/PV.11 ، الصفحتان ٧ و ٨ ) .

#### دال - ضروب العنف التي لفت انتباه اللجنة اليها

٦٩ - قدم الى لجنة التحقيق ، في معرض تحقيقها في المذابح المبلغ عن وقوعها في موزامبيق ، أدلة عن مختلف ضروب العنف المرتكب ضد سكان الازليمة . ويبدو أن الأدلة المجمعّة تشير الى نمط معين انتهجته القوات الاستعمارية . وضروب العنف التي ورد وصفها في الافادات المكتوبة والشفوية تتراوح بين ممارسة التعذيب المتكررة ومذابح تتم فيها ابادّة جميع سكان بعض القرى . ومما ورد وصفه العديد من حالات القتل المتعمد ، والقتل الجماعي ، وتدمير الممتلكات ، وغالبا ما صاحبت هذه الأعمال فظائع أخرى كهتك أعراض النساء وبقربطون العوامل منهن .

#### ١ - التعذيب

٧٠ - لقد مورست أعمال التعذيب بكثرة ، كما قال أحد الشهود ، بغية الحصول على الاعترافات أو على معلومات عن جبهة تحرير موزامبيق ( A/AC.165/PV.16 ، الصفحات ٨ - ١٠ ) وكان ذلك يحدث في السجون وفي المكاتب الحكومية كما يحدث في القرى أو الأغال ( A/AC.165/PV.7 ، الصفحة ٧١ ، و A/AC.165/PV.16 ، الصفحة ١١ ، و A/AC.165/PV.12 ، الصفحة ٣١ ) . وأخبر أحد المبشرين الكاثوليك اللجنة عن أدوات التعذيب التي رآها أثناء استجوابه في مكاتب مديرية الأمن العامة ، ومن بينها : كالفالو مارينو ( فرس النهر ) ، وهو سوط مصنوع من جلد فرس النهر ، وبالمتوريا ، وهي حديدة ثقابة ؛ وأسواط مصنوعة من اطارات الدراجات . وأكد شهود آخرون استعمال هذه الأدوات وتحدثوا عن الابرة وعن الأجهزة المستخدمة في احداث الصدمات الكهربائية .

٧١ - وتحدث مبشر كان يعمل في منطقة موغومبورا الى اللجنة عن حالة تعذيب تعرض لها أشخاص، يصرفهم . وجاء في افادته ، أنه في قرية تشينغاو ، قرب موغومبورا ، عمدت القوات الاستعمارية الى تعذيب اثنين من الرجال بغية معرفة ما اذا كانا يعرفان أيا من رجال جبهة تحرير موزامبيق ، ومعرفة نوع العلاقة التي تربطهما بالجبهة . وكشف أحد الرجال النقاب ، تحت التعذيب ، عن أن له ابن أخ ينتمي الى جبهة تحرير موزامبيق ( A/AC.165/PV.8 ، الصفحات ٣ - ٦ ) .

٧٢ - وأخبر اللجنة مبشر آخر عن رجل توالى عليه الضرب خمسة أيام ، في كل يوم ساعة . وعند ما سمح للمبشر بمساعدته ، كان الرجل في حالة اضطراب عقلي ، ووهن جسدي لم يستطع معه الحراك . وقد جرى تعذيبه لأنه ذهب لقضاء عطلة مسافة ٢٥ كيلومترا بعيدا عن المصنع الذي كان يعمل فيه في تيتي ، وظننت الشرطة أنه كان يحاول الاتصال بجبهة تحرير موزامبيق ( A/AC.165/PV.7 ، الصفحتان ٥٦ و ٥٧ ) .

٧٣ - وأدلى مبشر كان يعمل في منطقة كابورا باسا بالا فادة التالية :  
" كانت الشرطة تلقي القبض على الناس لاتفه الأسباب بغية معرفة ما اذا كانت لهم أية صلة برجال حرب العصابات وتعهد الى تعذيبهم . فكانوا ، مثلا ، يعلقون من أقدامهم ورؤوسهم الى أسفل ويضربون الى أن يعترفوا . وكان التعذيب بالصدمة الكهربائية في منطقة الأعضاء التناسلية يستعمل في بعض الأحيان ، وفي الأحيان الأخرى كانت تستعمل ضرب أخرى من التعذيب . وقد حدث أن انهار أشخاص ماتوا تحت التعذيب" ( A/AC.165/PV.11 ، الصفحة ١١ ) .

٧٤ - وتحدث شاهدان الى اللجنة عن أربعة شبان افريقيين ألقى القبض عليهم في حزيران / يونيو ١٩٧٢ من قبل الشرطة البرتغالية وهم يحاولون الهرب الى ملاوي . وقد بقوا تحت التعذيب مدة خمسة أشهر . وأجبر أحدهم على أن يضرب رفاقه الى أن أخبروا السلطات الاستعمارية بما أرادت أن تسمع عن نشاط المبشرين الكاثوليك في فيلابيري وموراسا وانها نفوما . وقد استعملت الأقوال التي تفوه بها أولئك الشباب من جراء التعذيب كأساس لاستجواب ثلاثة من المبشرين ( A/AC.165/PV.6 ، الصفحات ٣٢ - ٣٥ ، و A/AC.165/PV.7 ، الصفحات ١٢ - ١٥ ) .

٧٥ - وقال أحد المبشرين انه شهد الضرب الذي تعرض له بعض طلابه الافريقيين . وأفاد المبشر بأنه كثيرا ما جرى استجواب الافريقيين ومعاقتهم وابقاؤهم في الحبس عدة أيام . وكان عملاء مديرية الأمن العامة يعتمدون الى أعمال الكبس في منتصف الليل . وقال ان أحد المعلمين الافريقيين في بعثته قد أبقى في السجن لمدة تسعة أيام بدون أي طعام يذكر . ولم يكن يسمح له بالاغتسال ، وكان يتعرض للصدمة الكهربائية وغيرها من أسباب التعذيب الوحشي الشنيع بسبب رسالة كان قد تلقاها من أحد طلابه . ويقول الشاهد ان هذا النوع من التعذيب كان شائعا وكان يمارس بكثرة ( A/AC.165/PV.6 ، الصفحات ٧ - ١٠ ) .

٧٦ - وقدّم شهود أدلوا بافاداتهم في دار السلام أدلة أخرى عن أعمال التعذيب التي كانت تمارس بهدف تخويف السكان . وقد تحدث السيد بونيفاشيو بومبا ، وهو مزارع من قرية كانيينزي التابعة لمركز مونغالي في منطقة مانيجا وسوفالا ، فأخبر اللجنة بأن القوات البرتغالية قد اعتقلت في قرية كويدزا ، وهي تقع في المنطقة التي تقع فيها قريته ، بعض الأشخاص ، وضربتهم ضربا مبرحا إلى أن تقرحت ظهورهم . ثم أمر أولئك الأشخاص بدخول قرية محصنة ( الديامنتو ) ، وعادت القوات إلى مراكزها ( A/AC.165/FV.27 ، الصفحة ٥١ ) .

٧٧ - وتحدث السيد نتينفا موميلو ، وهو رجل متقدم في السن من قرية مالونزو في منطقة نانغادي في منطقة مانيجا وسوفالا ، فأخبر اللجنة بأنه في سنة ١٩٦٤ ، جاءت قوات برتغالية إلى قريته وقتلت أبناءه الثلاثة . وأمره الجنود بأن يحفر حفرة لدفن أبناءه فيها ، ثم أجبروه على أن يستلقي في الحفرة ، وهم يتضاحكون ويوجهون فوهات بنادقهم إلى صدره . وبعد ذلك أمره باحضار الجثث ودفنها ( A/AC.165/PV.21 ، الصفحات ٦١ - ٦٦ ) .

٧٨ - ويقول أحد الشهود انه حدث في احدى المناسبات أن سجلت الشرطة البرتغالية على شريط اعتراف رجل جرى تعذيبه وأبقي في السجن . وبعد ذلك عمدت الشرطة إلى استجواب المبشر الذي سمع الاعتراف لمدة ست ساعات ( A/AC.165/FV.11 ، الصفحة ١٢ ) وأدلى بمشـر آخر بافادته قائلا أنه قد تعرض لما دعاه " بالضغط النفساني " عندما قامت السلطات البرتغالية باستجواب مدة ثماني ساعات ونصف الساعة دون انقطاع ( A/AC.165/PV.12 ، الصفحة ٤ ) .

## ٢- القتل والقتل الجماعي

٧٩- تفيد أقوال الشهود التي استمعت اليها لجنة التحقيق أن أناسا ماتوا في أحوال كثيرة نتيجة للتعذيب أو أعدوا بصورة مستعجلة على أيدي القوات البرتغالية ، أو عملاء مديرية الأمن العامة ، وقد ارتكبت بعض جرائم القتل بطريقة في منتهى البربرية ، فأعدم أناس للاشتباه في تعاونهم مع جبهة تحرير موزامبيق أو لأنهم قاوموا الانتقال إلى الألديامنتوس ، ومع ذلك فهناك أمثلة كثيرة على عمليات اعدام بدون باعث ظاهر .

٨٠- فضلا عن حوادث القتل المعزولة ، تشير الشواهد التي لفت اليها انتباه لجنة التحقيق إلى عدد من حالات القتل الجماعي ارتكبتها قوات الاحتلال في الإقليم ، وتعرف اللجنة القتل الجماعي بأنه قتل عدد من الناس ، واهلاك القسم الأعظم من السكان المدنيين بصورة منهجية ، ولكن ليس لها خصائص المذابح .

٨١- وقد وردت تقارير عن أحداث القتل الفردي والجماعي من عدة مقاطعات في موزامبيق وعلى وجه الخصوص ، دون الحصر ، من مقاطعات كابول لفاد ووتيتي وبيرا .

### مقاطعة كابول لفادو

٨٢- معظم الفئات التي أبلغ عنها في كابول لفادو وقعت في مناطق المرتفعات في ماكوندوس ( مويدا ) وبالما ( نانجادي ) في الجزء الشمالي من المقاطعة قرب الحدود مع جمهورية تنزانيا المتحدة .

٨٣- وتفيد الشهادات الشفوية التي استمعت اليها لجنة التحقيق ، بأن عددًا من هذه الأحداث وقع في مناعة ماكوندوس ، وخاصة في السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٢ . ومعظم الأحداث تسير على نطاق معين : تحاصر القوات القرية وتهاجمها وتقتل سكانها الذين لم يستطيعوا الفرار .

٨٤- بهذه الطريقة قتل ٤ أشخاص وجرح واحد في نجح نكواتي يوم ١٠ نيسان / أبريل وفي آب / أغسطس ١٩٧٢ ( A/AC.165/PV.18/Add.1 ) ، الصفحات ٥ و ١٦ - ( ٢١ و ٣٠ ) . كما قتل ١٢ شخصا في نجح أمبسي ونجمين آخرين في موقع نمبوي جنوب مركز ميتيدا يوم ٣٠ آب / أغسطس ١٩٧٣ ( A/AC.165/PV. 19 ) ، الصفحات ٤٠ - ٤١ و ٤٦ - ٥١ ) ؛ وخمسة أشخاص قتلوا في نجح نجيني يوم ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ( A/AC.165/PV.18/Add.1 ) ، الصفحات ٦٦ و ٨٢ - ٨٧ ) ؛ و ١١ شخصا قتلوا في قرية لوكانغا يوم ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ( A/AC.165/PV. 21 ) ، الصفحات ٣٦ ، ٤١ و ٤٦ - ٥٤ و ٥٧ - ٦١ ) ؛ و ١٠ أشخاص قتلوا في منطقة علي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ( A/AC.165/PV. 17 ) ، الصفحات ٢٣ - ٢٥ ) .



٨٥- وقتل ١١ من تلاميذ المدارس حين أطلقت نيران المدافع الرشاشة عليهم من طائفة هليكوپتر ، بالقرب من مدرسة تابعة لجبهة تحرير موزامبيق في ماتمالالا ، يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢ ( A/AC.165/PV. 17 ، الصفحة ٢٦ و A/AC.165/PV.18/Add. 1 الصفحات ٦٢-٨٢ و ٨٧-٩٣ ) أثناء جريهم بحثاً عن مخبأ مع مجموعة من رجال الطيشيا التابعين لجبهة تحرير موزامبيق ( ١٦ ) .

٨٦- وشهد شاهد من منطقة بالما ( نانجادي ) على حادث في منتهى الشناعة وقع سنة ١٩٦٤ حين أطلقت النار على أبناء الثلاثة ، وكلهم راشدون ، في حضوره ، ولكن أحدهم لم يمت على الفور فشنقوه شنقا ( أنظر كذلك الفقرة ٧٧ أعلاه ) . ووقعت أحداث أخرى في نفس المنطقة ، قتل فيها ٢٦ من القرويين في مخاكاك يلا سنة ١٩٧١ ( A/AC.165/PV. 19 ، الصفحات ٢-٢٠ ) وفي نانكوتو ونجح آخر سنة ١٩٧٢ ( A/AC.165/PV.18/Add. 1 ، الصفحات ٤١-٦١ ) . ويمكن أن يقال ان هذه الأحداث وقعت نتيجة اعتقاد خاطيء لدى القوات البرتغالية بأن تلك النجوم هي مراكز لجبهة تحرير موزامبيق ، الا أن بعض التفاصيل التي رواها الشهود للجنة لا يمكن تفسيرها بذلك الاعتقاد . ففي مخاكاك يلا قُتل رقيب عشر سيدات ، ثم بقرت بطون ثلاث منهن كن حوامل وأخرجت منها الأجنة وشويت على النار على عصبى . وأرتكب نفس هذا النوع من الفظاظة في نانكوتو .

٨٧- واستمعت اللجنة كذلك الى شهادة عن هجوم على مستشفى لجبهة تحرير موزامبيق في مابويدي في منطقة موسموا دابرايا ( مويدي ومبي ) ، يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، قتل فيه عشرة أشخاص من بينهم أربعة جنود من جبهة تحرير موزامبيق كانوا في المستشفى للعلاج ( A/AC.165/PV.17 ، الصفحة ٢٦ ، و A/AC.165/PV. 19 الصفحات ٢١-٣٦ و ٤١-٤٦ و ٥١-٥٥ ) .

٨٨- ومن الحوادث الأخرى ذات الطابع المختلف الى حد ما قصف نجح مابيلي ، في منطقة ماكوميا ، بالقنابل يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٧٢ ، حيث قتل اثنا عشر شخصا كلهم من المدنيين ، منهم ثلاث نساء وطفلان ، بقنبلة أصابت مخبأ ضد الغارات الجوية ( A/AC.165/PV.18/Add. 1 ، الصفحات ٤-٥ و ١١-١٦ و ٢٢ ) .

٨٩- ولم تتح للبعثة فرصة للتحقيق في المعلومات المتعلقة بوفاة الكثيرين من أبناء قبيلة ماكوا ، التي أجبرت بالقوة على النزوح من ماكوندوس الى جزيرة قريبة من جزيرة ايبيسو ( A/AC.165/PV. 15 الصفحات ٢٢-٣٢ ) .

( ١٦ ) يجب عدم الخلط بين رجال الطيشيا التابعين لجبهة تحرير موزامبيق ومقاتلي الجبهة ( الجنود ) ، فرجال الطيشيا هم المسؤولون عن حماية السكان المدنيين .

## مقاطعة تيتي

٩٠- كانت مقاطعة تيتي مسرح المذابح التي أبلغ عنها وأدت الى انشاء اللجنة ؛ كما كانت مسرحا لعدد من الأحداث الخطيرة الأخرى ، ويمكن تمييز نماذج مختلفة منها في مناطق المقاطعة المختلفة .

٩١- حدث عدد من الضارات في سنة (١٩٧١) في قضاء ماغوي ، الذي يضم مركز موكومبورا ، وهي التي أشار اليها أفراد البعثات التبشيرية الكاثوليكية باسم " المذابح الأربع ، في موكومبورا " .

٩٢- شنت الضارة الأولى بين ٣ و ٨ آيار/مايو (١٩٧١) ، ويبدو أنه قصد منها أن تكون عملية بحث عن عناصر جبهة تحرير موزامبيق في المناقاة والقضاء عليهم ، سيما في مقر رئاسة بوخو في الجزء الشرقي من موكومبورا ، فقد قامت قوات بقيادة أحد عملاء مديرية الأمن العامة بزيارة قرية شنفوا وكابينغا وكاتاكا وماهندا وأنطونيو (كاروي أو ناكاروي) ، وحاولت القوات ، في كل قرية ، معرفة ما اذا كان السكان يعرفون أماكن عناصر جبهة تحرير موزامبيق أو ما اذا كانت لهم أية صلة بهم . وفي يوم ٥ آيار/مايو قتل رجل يدعى أروني بعد أن أجبر على الاعتراف بأن له ابن أخ في جبهة تحرير موزامبيق ، وفي ليلة ٦ آيار /مايو صباح ٧ آيار/مايو قتل ١٤ مزارعا في كابنغا- كاتاكا . وذكر أحد القرويين ، تمكن من الهرب ، أن القتلى الأربعة عشر قد عذبوا وقتلوا بالصهي والفؤوس ، أي قطعت أجسامهم اربا اربا ، في محاولة للحصول منهم على معلومات عن قواعد جبهة تحرير موزامبيق وأسلحتها . وقتل سبعة عمال في ماهندا لنفس السبب . وفي أنطونيو (كاروي ، ناكاروي) قتل خمسة مساجين ، كانوا ينتظرون نقلهم الى موكومبورا للاستجواب ، بعد أن علم حراسهم أن سيارة شحن برتغالية محملة بالجنود وقعت في كمين لجبهة تحرير موزامبيق وهي في طريقها الى موكومبورا ( 8 A/AC.165/PV. الصفحات ٣-١٦ و ٤٦ و ٥٣ و ٥٥ - 10 A/AC.165/PV. ، الصفحات ٣-١١ و ١٧-٢٣ و ٢٣٧-٢٣٨ و ٣١ ، 25 A/AC.165/PV. ، الصفحات ٦-١٥ و ١٦-٢٧ و ٣٢-٤٣ ) .

٩٣- وحدثت الضارة الثانية في أيلول/سبتمبر (١٩٧١) ، ويبدو أن الذي قام بها جنود من روديسيا الجنوبية يعملون من الجانب الروديسي من الحدود ، فقتلوا ثلاثة أولاد في ديفيتيفي ، ورجلا في ماندوي اسمه دافيد جورج ، كان أحد المدرسين في البعثة التبشيرية بموكومبورا . وفي سنغا قتل شيخ القرية ، سنغا ، وثلاث نساء وخمسة أطفال عند دخولهم القرية . وفي فيريمو قتل خمسة أشخاص أو أكثر ، لأن خمس جثث نقلت بالهليكوبتر الى مركز موكومبورا ؛ وبذلك ترك جنود روديسيا الجنوبية وراءهم ١٨ جثثة ( 8 A/AC.165/PV. ، الصفحات ١٦-٢١ و 9 A/AC.165/PV. الصفحات ٧-١١ ) .

٩٤- وقعت الضارة الثالثة في المناقاة المحيطة بنهر داكوي شمال منطقة موكومبورا في تشرين الأول /اكتوبر وتشرين الثاني /نوفمبر (١٩٧١) ، وقد شملت هذه الضارة ، التي قامت بها

الفرق الخاصة ، عدة قرى ؛ وكان الغرض منها أيضا البحث عن عناصر جبهة تحرير موزامبيق والقضاء عليها . وقامت القوات بتعذيب مدرس سابق في قرية داكوى ، واسمه دامياو كونزا ، وقتلوه بتسوية أمام أسرته . كما قتل شخص في جوانسيو ( جوانسيبي ) ، وثلاثة في كامبيسومبي ، وسبعة في تراكوينو ، وثلاثة في قرية أخرى . وقد توفي معظم هؤلاء الأشخاص ، حسب شهادة مبشر كاثوليكي ، نتيجة التعذيب الذي تعرضوا له بغرض الحصول منهم على معلومات عن جبهة تحرير موزامبيق ( A/AC.165/PV. 8 ، الصفحات ٢١ و ٣٢-٣٥ ، و A/AC.165/PV. 9 الصفحات ١١-١٢ ، و A/AC.165/PV. 12 ، الصفحات ٢٠ و ٢١ و A/AC.165/PV. 13 الصفحات ٧-١١ ) .

٩٥- وشتت الغارة الرابعة على قرية انانويو ( كاروى ، ناكاروى ) ، في منطقة موغومبورا ، ويبدو أن هذه القرية كانت مركزا حصينا لجبهة التحرير أو قريبة من مركز حصين لها ؛ فقد أرسلت مجموعة من الكوماندوز يوم ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ الى المنطقة " لتطهيرها " . ورغم أن السكان جاءتهم تحذيرات مسبقه ، الا أن القوات وجدت مجموعة من النساء وطفار الأطفال واستجوبتهم عن جبهة تحرير موزامبيق ؛ وفي النهاية أجبروا خمس نساء و ١١ طفلا على الدخول في كوخ وألقوا عليهم قنابل يدوية قتلتهم جميعا عدا واحدة من النساء ، تمكنت من الهرب . كذلك أعتقلت أسرة مكونة من خمسة أفراد ( الأب والأم وثلاثة أطفال ) وشابان ، وقتلوا جميعا في أنلونيو A/AC.165/PV. 8 ، الصفحات ٢٢-٣٠ و ٣٢-٣٥ و ٥٣٦-٥٥٥ ، و A/AC.165/PV. 9 الصفحات ١٢-١٦ ) .

٩٦- وهناك حادثان سببا وفيات أكثر من ذلك بكثير ، يبدو أنهما وقعا في منطقة موغومبورا خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، سيأتي ذكرهما في الفرع ٣ أدناه .

٩٧- وتلقت اللجنة كذلك شهادة عن غارتين قام بهما جنود روديسيا الجنوبية بمنطقة موغومبورا عام ١٩٧٣ سببا ثلاث وفيات على الأقل . واحدى هاتين الغارتين وقعت يوم ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، وكانت موجّهة ضد المستشفى المركزي لجبهة تحرير موزامبيق في هذه المنطقة ( A/AC.165/PV. 23 ، الصفحات ١١ و ٢١-٢٦ ) .

٩٨- وقتل عدد من الأشخاص في منطقة كابورا باسا ، ولكن النمط اختلف في هذه المرة ؛ فقد شهد الشهود باعتقال الأشخاص ثم قتلهم بعد ذلك ، وكانت الوفاة في كثير من الحالات ناتجة عن التعذيب ، أو كان السجناء يؤمرون " بارشاد الجنود الى طريق " في غاية ولا يعودون منها أبدا . وقد ذكر أحد المبشرين الكاثوليك أسماء عشر ضحايا في كيكوا خلال عامي ١٩٧١-١٩٧٢ وربما كان هناك أكثر . وذكر نفس الشاهد كذلك أسماء أربعة أشخاص لقوا حتفهم في ظروف مشابهة في استيما عام ١٩٧١ ، على أيدي عملاء مديرية الأمن العامة فيما يبدو ( A/AC.165/PV. 12 ، الصفحات ١٩ و ٢٤-٣٨ ) .

٩٩- وشهد مبشر آخر بأن " أناسا كثيرين " لقوا حتفهم في سونفو وهم سجناء لدى مديرية الأمن العامة ( A/AC.165/PV. 14 ، الصفحة ٧٦ ) . وقتل فعلا ٨ أشخاص على الأقل قرب كنهاندا في مناسبات مختلفة خلال عامي ١٩٧١-١٩٧٢ . ( A/AC.165/PV. 12 ، الصفحات ٢-٢٤ ) .

كما قتل ١٢ شخصا على الأقل في فترة أربعة شهور عام ١٩٧١ ، في منطقة ما تشا تشا غسي ماكنفا ( A/AC.165/PV.14 ، الصفحة ٧١ و A/AC. 165/ PV. 15 ، الصفحات ٣-٤ و ٨-١٠ ) (٢١) .

١٠٠- وفي منطقة أنغونيا قرب حدود ملاوي كان النمط فيما يبدو وهو نفس نمط مقاطعة كابو دلفادو ، ان روى أحد الشهود أن بعض أفراد الفرق الخاصة قاموا بزيارة عدد من القرى قرب مركز د موى ( كوماندانيتي بريتو ) في أوقات متفرقة ، يسألون السكان عما اذا كانوا يعرضون شيئا عن جبهة تحرير موزامبيق ، ويتهمونهم بالكذب اذا اجابوا بالنفي ثم يبدؤون بقتل الأشخاص دون تمييز .

١٠١- وفي مشيخة كيدى ، قتل ٢١ شخصا بهذه الطريقة في قرية مكاليواغا يوم ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٢ قتل ٣٥ شخصا في كاكينكو يوم ١٥ كانون الثاني /يناير ، وأحرق سبعة رجال حتى الموت ، وهدمتك أعراض بعض النساء في بوليكي في نفس اليوم . وفي يوم ١٠ آذار / مارس أجبرت امرأة حامل في جيواى على الانبطاح أرضا وماتت على أثر بقر بانها ونزع الجنين منها ، وأجبر القرويون الآخرون رجالا ونساء وأطفالا على دخول البيوت ثم أشعلت فيها النيران ، ويقول الشاهد ان ٩٠ شخصا ماتوا في جيواى . وفي بريموني قتل ثلاثة أشخاص يوم ١٥ نيسان / أبريل ، وبعد ما قتل شيخ القرية في مقر مديرية الأمن العامة في تيتي . وفي يوم ١٠ آيار / مايو هاجم الجنود قرية كالولو وقتلوا ٢٤ شخصا معظمهم أحرق حتى الموت في أحد الأكواخ ؛ وفي يوم ١٠ حزيران / يونيو قتل ١٠ رجال من قرية فومولاني بالحرايب في مرج قرب نهر كينفوموزى . وفي يوم ٢٨ تموز / يولية أخذ ستة رجال ، اشتبه في أنهم أعطوا طعاما لجبهة تحرير موزامبيق ، من قرية كبريزى وأحضروا الى المركز الادارى حيث قتلوا وفي ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ، قتل ثلاثة أشخاص في سيليا وواحد في بونونغي وثلاثة في غاستن ، وهي قرية تقع في مشيخة جالي . وروى أحد الشهود أن ٢٠٣ أشخاص قتلوا في منطقة د موى في أنغونيا فيما بين ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ و ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ( A/AC. 165/PV. 26) ، الصفحات ٣-٤ و ٤٦-٤٧ و ٥٣-٥٤ و ٦٥-٧٢ ) (٧٣) .

١٠٢- وفي منطقة مواتيزى ، حدثت عدة هجمات على القرى صاحبها قتل في السكان ، وسيأتي ذكر بعض هذه الأحداث في الفرع ٣ أدناه .

١٠٣- وكانت محافظة تيتي مسرحا للمذابح التي بلغ عنها ، والتي أدت الى انشاء لجنة التحقيق ، ولكن كانت هنالك كذلك فظائع أخرى تعرض لها أفراد أو أعداد صغيرة من الناس .

### مقاطعة بيرا

### مقاطعة بيرا

١٠٤- معظم الفظائع التي بلغ عنها في مقاطعة بيرا وقعت في عام ١٩٧٣ وبعضها في الشهر الأول من عام ١٩٧٤ ؛ ان روى أحد الشهود للجنة كيف أنه عاد يوم ١٤ حزيران / يونيو

١٩٧٣ من منجر قريب الى نجح جومبو في منطقة بويزا ، ليجد كل أسرته وقد قتلتها القوات البرتغالية وهم أخوه وزوجة أخيه واثنان من أطفالهما وأحد أطفاله هو A/AC.165/PV.26 ، الصفحات ٨٦-٩١) .

١٠٦- ووقع حادث مماثل في كابوسي في منطقة مانضالي يوم ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث أجمعت خمسة عشر شخصا على دخول كوخ ثم أحرقوا حتى الموت ، وقد فقد الشاهد الذي روى هذه الواقعة زوجته وأربعة أطفال صفار ( A/AC.165/PV.29 الصفحة ٦ ) .

١٠٧- وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، قتل سبعة أشخاص في قرية نامسولو ، في منطقة بويزا ، أو بجوارها ( A/AC.165/PV.27 ، الصفحات ١٧-٢٠ ) .

١٠٨- ومن الفظائع الأخرى التي أرتكبت في الجزء الأول من عام ١٩٧٤ قتل رجلين في شيبال / غيراير في قرية مالينورا ( A/AC.165/PV.26 ، الصفحة ٩٦ ) . وبعد ذلك ، في يوم ٦ نيسان / أبريل ، قتل ٦ أشخاص في بويزا ( A/AC.165/PV.27 ، الصفحة ١٣ ) .

#### ١٠٩- المقاطعات الأخرى

#### المقاطعات الأخرى

١٠٩- استمعت لجنة التحقيق كذلك الى افادات عن قتل المدنيين في مقاطعات فيلابري ونياسا وزامبيا ، وبذلك يتضح أن الفظائع لم تكن قاصرة على كابودلهاد ووتيتي وبيرا .

١١٠- وفي إحدى الافادات ذكر حادث خطير جدا في فيلابري : ففي النصف الثاني من عام ١٩٧٣ ، تلقى موظفو الصحة في جبهة تحرير موزامبيق معلومات عن انتشار الكوليرا في منطقة المقاطعة التي تقع تحت سيادة جبهة التحرير ، إلا أن الوباء ، ان كان هناك وباء حقا ، توقف بصورة مفاجئة . وتوفرت قرائن أخرى أن الوفيات ، التي بلغت أكثر من ١٠٠٠ وفاة ، لا يمكن أن تكون هدئت نتيجة الكوليرا ، وتوجد شبهة قوية في أن الوفيات ربما نتجت عن تسمم المياه ، وهو ما قد يشير الى وجود سياسة ابادة الجنس ، فقد شهدت قوات من روديسيا الجنوبية في مقاطعة تيتي تحمل ماء نقيا في علب صغيرة لاستهلاكها الخاص ، كذلك كانت القوات البرتغالية في مونيكا وسوفالا تسافر ومعها صفائح كبيرة من الماء ، وهو شيء لم يشاهد أنهم فعلوه من قبل . وشهد الدكتور سلافكوسلافوف ، وهو طبيب في مستشفى جبهة تحرير موزامبيق ، بأنه متأكد من أن الوفيات لم تحدث نتيجة وباء الكوليرا وانما من تسمم منابع المياه التي تغذي الآبار القليلة في تلك المقاطعات ( A/AC.165/PV.20 ) . ويوصح أن الملابس التي رويت للجنة كانت ملحوظة الا أن اللجنة لم تتمكن من الوصول الى نتيجة في هذا الأمر .

٣ - المذابيح

- ١١١ - لفت انتباه اللجنة الى عدد من الفظائع التي تعرض لها اعداد كبيرة من الناس، ووصلت ، في واقع الأمر ، الى حد اباداة قرى بكاملها تقريبا .
- ١١٢ - فالمذبحة الأولى التي ذكرها شهود العيان قيل انها وقعت في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٦٠ ، في مدينة مويدا بمقاطعة كابودلفادو . وتفيد الشهادة التي تلقتها اللجنة بأن ٥٠٠ شخص قد قتلوا ، الا أن الادلة كانت سماعية ، كما كانت التفاصيل من الضالة بحيث لم تستطع اللجنة ان تتوصل الى أى استنتاجات تتعلق بالفظائع المدعى بها (A/AC.165 ، الصفحات ١٦ و ٣٠ - ٣٥) .
- ١١٣ - واستمعت اللجنة ايضا الى افادات تتعلق بمذبحة ارتكبت في عام ١٩٦٥ بمقاطعة كابودلفادو . فقد أخبر شخص ، بقي على قيد الحياة ، اللجنة عن الكيفية التي احرق بها ٥٩ شخصا ، بينهم الرجال والنساء والأطفال حتى الموت ، في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ ، في قرية موتانفا بمقاطعة مكمويا . وفي الوقت نفسه ذكر أن النار اطلقت على ٢٦ شخصا في قرية مجاورة (A/AC.165/PV.17 ، الصفحات ٥١ - ٥٥ و ٥٧ - ٦٧) .
- ١١٤ - ووقعت مذبحة في عام ١٩٦٥ في قرية بالقرب من زامبوى في منطقة زمبو بمقاطعة تيتي . هذه الافادة أيضا مستندة الى ادلة سماعية ، غير أنها من الدقة بحيث يمكن الوثوق بها . فقد وصل الجنود البرتغاليون سيرا على الاقدام واستطاع مقاتلو جبهة تحرير موزمبيق أن يفروا هاربين . و حال دخول الجنود الى احدى القرى قاموا بقتل شيخها ؛ وعندما بدأ سكان القرية في الفرار أخذ البرتغاليون يطلقون النار على كل من تقع عليه أعينهم ؛ ولا يعرف عدد الضحايا (A/AC.165/PV.14 ، الصفحتان ٦ - ٧) .
- ١١٥ - وادلى احد شهود العيان بمعلومات مفصلة عن مقتل ٥٥ شخصا ، في ١٥ اذار/مارس ١٩٦٨ ، في مكان يدعى مفادوى يقع بالقرب من قرية بني ، في قضاء بني بمقاطعة تيتي (A/AC.165/PV.25 ، الصفحات ٤٣ - ٤٤) .
- ١١٦ - وكانت منطقة موكومبورا مسرحا " للمذابح الأربع " التي وقعت في عام ١٩٧١ ( انظر الفقرات من ٩١ الى ٩٥ اعلاه ) غير انها شهدت في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ أحداثا أكثر شؤما .
- ١١٧ - في ١٩٧٢ سمح لمبشر كاثوليكي ان يجوب المنطقة واستطاع ان يتثبت من صحة ما وقع . ففي ١٦ اذار/مارس ١٩٧٢ ، أو حوالي ذلك التاريخ ، قتلت القوات البرتغالية وقوات روديسيا الجنوبية ٧٨ شخصا في قرية زامبىزى و ٣٠ في مبوندا و ٣٨ في دفيتيفي و ٣٨ في شماندابو . وعلى مدى ٢٠ الى ٢٥ كيلومترا ، هطم كل شئ بما في ذلك المساكن والدراجات واجهزة الراديو والمواد الغذائية (A/AC.165/PV.8 ، الصفحة ٨) .

١١٨ - وروى أحد الشهود ان مذبحه اخرى قد ارتكبت ، في ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ ، في قرية جينيريرى البالغ عدد سكانها ٥٨ شخصا ، قتل منهم ٣١ (A/AC.165 /PV.24) ، الصفحات ٧٧-٨٥ .

١١٩ - كما ان مقتل ٩٠ شخصا في قرية جيواى في منطقة انغونيا ( انظر الفقرة ١٠١ اعلاه ) ، يعتبر مذبحه محققة .

١٢٠ - واستعدت اللجنة الى شهادة متعلقة بمذبحه في كامبيوى بالقرب من موتايذ الواقعة في مقاطعة تيتي ايضا . ففي المدة من ايلول /سبتمبر الى تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧١ ، أطلقت النار على أكثر من ٣٠٠ شخص أو احرقوا أحياء ، كما دمرت مساكنهم حرقا (A/AC.165/PV.10) ، الصفحة ٣٧ .

١٢١ - وادلى عدد من القساوسة والراهبات المبشرين وكذلك بعض الأهالي بافادات عن المذابح التي وقعت في مشيخة غاندالي ، في قرى تشاويلا وجآو ووريامو . ولما كان ممثلوا النظام السابق في البرتغال قد انكروا حتى مجرد وجود قرية وريامو ، فقد نظرت اللجنة بعناية في مسألة وجود القرية المشار اليها . ويستفاد من الشهادة ، المدلى بها انه قد اعدت قائمة باسماء الاطفال الذين هم في سن الدراسة في قرية وريامو ، والتي تعرف ايضا باسم فليانو فالييتي ؛ وكانت مسألة انشاء مدرسة جديدة هنالك قيد النظر . وكان المبشرون الكاثوليك قد زاروا القرية المعنية قبل وقوع المذبحه . ومن ثم استطاعت اللجنة أن تؤكد وجود قرى تشاويلا وجآو ووريامو والتي تقوم في شكل مثلث يمثله الطريق الرئيسي المتجه جنوبا من تيتي الى تشانغارا ونهرى زامبىزى ولويينا . ويبلغ طول المسافة ، بالطرق وممرات الاحراش ، بين تيتي وموقع هذه القرى ٢٥ كيلو مترا . وكانت قرية وريامو كبيرة نسبيا ، حيث يبلغ عدد سكانها ٢٠٠ نسمة على الأقل ، تليها تشاويلا من حيث الحجم ، أما جآو فكانت أصغر منهما بكثير .

١٢٢ - وقبل أيام قليلة من المذبحه أعلم تاجر ماشية برتغالي القرويين بأنه ستقام سوق للماشية في يوم ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٢ في قرية وريامو . وبالنتيجة ، تجمع عدد من الناس في قرية وريامو ومعهم مواشيهم . لم يحضر تاجر المواشي ؛ وبدلا من ذلك ، فقد حوصرت القرية بجنود يقودهم عملاء مديرية الأمن العامة . وأجبر معظم الناس في وريامو على دخول المنازل ، التي اشعلت فيها النار . وفي الوقت نفسه ، حلقت الطائرات فوق القرية قاذفة القنابل أو مطلق المدافع الرشاشة على القرويين . وقد رأى شاهد بقي مع ماشيته خارج وريامو ما كان يحدث ففر هاربا .

١٢٣ - أما سكان تشاويلا فقد رصوا صفوفها ، ثم أطلقت عليهم النار . وبعد ذلك ، كومت جثثهم فوق بعضها واشعلت فيها النار . وقد استطاع صبي ، اسمه انطونيو ميكسيوني ، كان جرح فقط ، ان يستعيد وعيه ويحبوا بعيدا عن كومة الجثث المحترقة . مثل هذا الصبي امام اللجنة وادلى

بشهادة مفصلة ومقنعة عما مر به تجربة . وفي وقت لاحق ، زار المبشرون الكاثوليك مواقع هذه القرى واستطاعوا ان يثبتوا صحة ما حدث (A/AC.165/PV.1/Add.1 ، الصفحات ٦-٦٦ ، و A/AC.165/PV.22 ، الصفحات ٢٢-٣٦ ، و A/AC.165/PV.23 ، الصفحات ٦-١١ ، و A/AC.165/PV.24 الصفحات ٦-٦٥) .

١٢٤ - وأحدث المذابح التي استمعت للجنة الى شهادة عنها وقعت ، في آذار/مارس ١٩٧٤ ، في قرية انها منعاً بمقاطعة بيرا وما حولها . وقد راح ضحيتها ٢٠٠ شخصاً ( A/AC.165/PV.3 ، الصفحة ٦ ) .

#### ٤ - تدمير الممتلكات

١٢٥ - احيطت لجنة التحقيق علماً بنوع آخر من العنف هو ممارسة الجنود البرتغاليين لأعمال السلب والنهب وتدميرهم للممتلكات . وقد ورد في الشهادات العديد من الاشارات الى أعمال السلب والنهب وتدمير الممتلكات ، وخاصة فيما يتصل بتوطين الافريقيين جبريا في القرى المحصنة ( الدياتنتوس ) .

١٢٦ - فقد روى شاهد مثلاً هو السيد زونداني كاسولو ، من منطقة مكانغا بمقاطعة تيتي ، للجنة أن سكان تشولي قد أمروا بدخول الدياتنتو في تموي ، ولكنهم بدلا عن ذلك فروا هاربين ؛ فدخل الجنود البرتغاليون الى القرية ، وحين لم يجدوا احداً ، قاموا بحرق المخازن واخذوا الحيوانات والممتلكات ، بما في ذلك مال كان الشاهد المذكور قد تركه في منزله ( A/AC.165/PV.25 ، الصفحات ٥١ - ٥٦ ) .

١٢٧ - وكذلك أكدت شهادة المبشرين الكاثوليك ، الذين يعملون في الاقليم ، ان الجنود كانوا يدرون منازل وممتلكات القرويين قبل اخذهم الى القرى المحصنة . وكذلك وردت اشـارات متعددة في اقوال الشهود الى حرق قرى بكاملها قبل ان تبني منازل غيرها لايوا\* المواطنين .



## ٤٥ - المسؤولية من أعمال العنف المبلغ عنها

### ١ - دور القوات البرتغالية

١٢٨ - لا يمكن عند تقييم الوضع السائد في موزامبيق تجاهل وجود الجيش البرتغالي . والدلائل التي حصلت عليها لجنة التحقيق يبدو أنها تشير الى أن المذابح وحالات العنف المماثلة في موزامبيق قامت بها في الغالب مديرية الأمن العامة ، وعلى الخصوص الفرقة المسماة بالفـسـرق الخاصة ، وفرق المظلات الخاصة و" السهام" ( Elechas ) ووحدات المخاوير ( أنظر الفقرة ٤٣ أعلاه ) .

### ٢ - اشتراك قوات روديسيا الجنوبية

١٢٩ - شهد شهود عديدون بخصوص اشتراك قوات روديسيا الجنوبية في مذابح وقعت في مقاطعة تيتي . وشهد السيد ألان بروكس من الصندوق الدولي للدفاع والمعونة بأن النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية هو المسؤول عن الموجة الأولى من المذابح في منطقة موكومبورا التي تقع على جانبي الحدود بين موزامبيق وروديسيا الجنوبية ( أنظر الفقرتين ٩٣ ، ٩٧ أعلاه ) ، وأضاف السيد بروكس أن المستر ايان سميث قد أكد أن نظامه كان على تفاهم مع الحكومة البرتغالية بخصوص ما يسمى بحق " المطاردة المستمرة " ، أي ما يعني أن نظامه يعتبر أمرا مشروعا ان تدخل القوات البرتغالية أراضي روديسيا الجنوبية في أشر رجال العصابات أو المدنيين الذين يؤيدون رجال العصابات والعكس بالعكس ( A/C.165/PV.4/Add.1 ، الصفحات ١٠٧ - ١٠٨ ) .

١٣٠ - وقد ذكر أيضا اشتراك قوات روديسيا الجنوبية في شهادات عدد من المشرية الكاثوليك استمعت اليهم اللجنة في لندن ومدريد وروما وأكدها شهود استمعت اليهم اللجنة في دار السلام .

١٣١ - فقد أكد السيد بالميرا دوس سانتوس ماثيرا ، وهو شاهد استمع اليه في دار السلام ضمن آخرين ، اشتراك قوات روديسيا الجنوبية في وصفه لمذابح وقعت في موكومبورا . ( أنظر الفقرة ٩٧ أعلاه ) . وقد أخبر السيد جون لويز ، وهو شاهد من منطقة موكومبورا ، اللجنة أنه في عام ١٩٧٢ قامت قوات روديسيا الجنوبية بقتل رجل يدعى اينوكي وأطفاله الثلاثة في قرية ديتيا ، وبعد ذلك ذهبت نفس القوات الروديسية الي قرية تسابيتساي حيث قتلت هذا الشاهد لويـز وخاله مخازا ( A/AC.165/PV.25 ، الصفحات ١١ - ١٥ ) .

### ٣ - دور السلطات العليا البرتغالية

١٣٢ - كان من رأى شهود عديدين أن القوات التي قامت بارتكاب هذه المذابح إنما هي

مجرد أداة وأن المسؤولية الأخيرة تقع على مستوى أعلى . وقد أدلى أحد المبررين الكاثوليك ،  
كان قد قضى أعواما كثيرة في الاقليم ، بشهادة قال فيها :

” في بعض الحالات نستطيع أن نرى أن مرّ المذابح الى أعلى أو على الأقل ان السلطات  
كانت على علم تام بها . لكن القول بأن جميع المذابح مرجعها الى السلطات العليا فيه  
مبالغة لأنني شاهدت جنودا برتغاليين من ذوي الرتب الدنيا كانوا يطلقون النار في بعض  
الأحيان نتيجة اليأس أو الخوف ، لكن مذابح مثل مذابح ويريامولم تكن من قبيل المصادرة  
الفردية وانما تعود الى جهة أعلى من ذلك بكثير ” ( A/AC.165/PV.16 ، الصفحة ٦٢ ) .

١٣٣ - وقال السيد الان بروكس في شهادته أنه اذا نظر المرء الى هذه الفظائع على  
أنها تتصل بسياسة الديامينتوس فان مسؤولية هذه الفظائع لا تقع على حاتق اداري أو قائد عسكري  
معين وانما على أولئك الذين وضعوا السياسات . ( A/AC.165/PV.4/Add.1 ، الصفحات ٧-١٠ ) .

١٣٤ - ولخصت الآنسة بامبلا لوفي ، وهي خبيرة أعدت كتيباً بعنوان ” الرعب في تيتسي ”  
للصندوق الدولي للدفاع والمعونة ، آراء شهود عديدين عن دور السلطات العليا البرتغالية .  
وقالت الآنسة لوفي ان قدرا كبيرا من المسؤولية عما حدث في الاقليم يقع على القيادة العسكرية  
في موزامبيق فلقد كان القائد العام للقوات المسلحة ، عندما حدثت المذابح في مقاطعة تيتسي ،  
في نفس المكان بعدها بقليل . وقد ارتبطت سياسة الديامنتوس ارتباطا وثيقا بذلك القائد العام  
مثلها مثل تكوين وتدريب الفرق الخاصة . وكما بين شهود كثيرين ، كانت المذابح أمرا معلوما في  
تيتسي . ان هذه المذابح من مسؤولية الحكومة البرتغالية كجزء متم لسياستها الاستعمارية . وقالت  
ان هناك امتدادا للمسؤولية من المستويات الدنيا التي ارتكبت هذه المذابح الى القمة . لكن  
المسؤولية في النهاية تقع على عاتق الحكومة البرتغالية ( A/AC.165/PV.29 ، الصفحات ٢٢-٢٥ ) .

١٣٥ - وهكذا يبدو من الدلائل التي بين يدي اللجنة أن المسؤولية الأساسية عن المذابح  
والفظائع الأخرى تدخل ضمن السياسة الاستعمارية التي اتبعتها النظام الفاشي السابق في  
البرتغال .

واو - بحث الفظائع المبلغ عنها على ضوء الاتفاقيات الدولية  
المعنية وخاصة اتفاقية منع جريمة ابادة الجنس ومعاقبسة  
مرتكبيها واتفاقيات الصليب الأحمر

١٣٦ - ان القمع العسكري المطاول لسكان موزامبيق من جانب البرتغال أمر اذنته الأمم  
المتحدة ويعتبر تحديا مباشرا لعدد من قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وخاصة القرار  
١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والذي يتضمن اعلان من  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١٣٧ - ففي هذا القرار أعلنت الجمعية العامة أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة . ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين . ثم اشترطت أن يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة والتدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة لتمكينها من الممارسة الحرة السلمية لحقوقها في الاستقلال التام .

١٣٨ - تبعا للمادتين ٥٥/ج و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا ، منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لادراك مقاصد منها أن يشيع في العالم احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

١٣٩ - وان اعلان حقوق الانسان الذي أشير اليه في المادة ٥٥/ج من الميثاق قد ترسّخ في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمده الجمعية العامة في القرار ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ .

١٤٠ - ليس هنالك شك في أن المذابح والفظائع الأخرى التي جاء وصفها في هذا التقرير تتعارض مع أحكام عدد من مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان مثل :

( أ ) المادة الثالثة التي تشير الى حق الشخص في الحياة والحرية والأمن الشخصي ؛

( ب ) المادتان السادسة والسابعة وتشيران الى الاعتراف بالشخصية القانونية للفرد وتمتعه بحماية متكافئة من القانون ؛

( ج ) المادة الثالثة عشرة ، الفقرة ( ١ ) التي تشير الى حرية الفرد في التنقل واختيار محل اقامته داخل الدولة .

١٤١ - لا يمكن أن ترى اللجنة أن المادتين ٢٩ ، ٣٠ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تجيزان أي تقييد لأي من الحقوق والحريات المذكورة أعلاه التي تنطبق على الحالة الحاضرة .

١٤٢ - ان تعريف ابادة الجنس في المادة ٢ من اتفاقية منع جريمة ابادة الجنس ومعاقبة مرتكبيها المؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ ( ٧ ) تعريف صعب . فهو يذكر الأعمال التي ترتكب بقصد القضاء الكلي أو الجزئي على مجموعة وطنية أو عرقية أو عنصرية أو دينية في حد ذاتها .

( ٧ ) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٨ ( ١٩٤٨ ) ، الرقم ٢٧٧ .

١٤٣- ويبدو من الافادات التي حصلت عليها اللجنة أن المذابح قد ارتكبت من طرف القوات البرتغالية بغرض حرمان وحدات جبهة تحرير موزامبيق من المساعدة والراحة التي يقدمها لهم الأهالي في القرى .

١٤٤- وليس هناك برهان قاطع يدل على أن السلطات البرتغالية تنوى اباد ة الجزء الأعظم من أهالي موزامبيق الأصليين بغض النظر عن حالة الحرب . ولهذا هنالك فرق بين التدابير البرتغالية وبين ذلك النموذج الأصلي ل اباد ة الجنس وهو اباد ة النازية لليهود . الا أن الحقيقة باقية وهي أن أعمالا معينة مثل المذابح التي وقعت في مشيخة غندلي ( تشاوولا ، وجآو ، ووريامو ) قد ارتكبت ضد مجموعة وطنية وعرقية وعنصرية واجريت بقصد القضاء الجزئي عليها ، أى الى الحد الذى اعتبر " ضروريا " لعرقلة عمليات جبهة تحرير موزامبيق . وحتى وان كان الهدف رهنا بالوضع الخاص الذى وجدت السلطات البرتغالية نفسها فيه ، بعد أن بدأت جبهة تحرير موزامبيق كإحدا المسلحة لتحرير موزامبيق ، فانه يبدو أن التدابير البرتغالية تنطبق عليها معايير الجزء العام من التصريف . وبالتالي ترى لجنة التحقيق انه وان كان قتل أهالي القرى ، كما جاء وصفه في هذا التقرير ، لا يمثل اباد ة جنس كما وردت في المادة الثانية ( أ ) من اتفاقية منع جريمة اباد ة الجنس ومعاقة مرتكبيها ، فانه أقرب ما يكون منها .

١٤٥ - وتحب الإشارة الى أن البرتغال لم تصدق على اتفاقية منع جريمة ابادة الأجناس وقصمها . ولكن الجمعية العامة في قرارها ١٩٦٦ (١) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٦ أكدت أن ابادة الأجناس جريمة يدينها المجتمع المتحضر وتقع تحت طائلة القانون الدولي . وأنه يجب معاقبة مرتكبيها المباشرين وشركائهم سواء أكانوا أفرادا أو موظفين رسميين أو من رجالات الدولة وسواء أكانت أسباب ارتكاب هذه الجريمة دينية أو عنصرية أو سياسية أو أية اسباب أخرى (١٨) .

١٤٦ - ان الأعمال التي ارتكبتها القوات البرتغالية ضد الأهالي في موزامبيق كما هي موصوفة في هذا التقرير ، تشكل أيضا انتهاكا لنصوص الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله ( قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ (أ) (د-٢٠) ، المرفق ، المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥ ) ، وبالذات المادة ٥ منه ، الأحكام (ب) و (د) و (ط) التي تنص على ضمان حق الفرد في الأمن وفي حماية الدولة له من أى عنف أو أذى بدني يلحقه سواء من الموظفين الحكوميين أو من أى فرد أو أية جماعة أو مؤسسة وكذلك ضمان حق حرية الانتقال والاقامة داخل حدود الدولة .

١٤٧ - ومن ناحية ثانية ، فان البرتغال ليست طرفا في الاتفاقية المذكورة ، ولكنه توجد أحكام لها نفس مفعول أحكام المادة ٥ (ب) من الاتفاقية في المادة ٧ الفقرة (١) من اعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله الذى اعلنته الجمعية العامة في القرار ١٩٠٤ (د-١٨) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ .

١٤٨ - خلافا للاتفاقيات المذكورة أعلاه ، فان البرتغال قد صدقت حسب الأصول على اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ (١٩) . وتبعاً لذلك فان لجنة التحقيق ترى أن التأكيد بشكل خاص على أحكام هذه الاتفاقية الأخيرة له ما يبرره . فبوصفها وثيقة انسانية ، تعتبر سارية على النزاع بين دولة مستعمرة وقوات التحريير . وقد شددت الجمعية العامة على هذا المبدأ في القرار ٢٦٧٥ (د-٢٥) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ . وترسي الاتفاقية كحد أدنى ، عددا من الأحكام السارية دون اعتبار لناحية المعاملة بالمثل ، ومن ذلك أنه يجب في كل الظروف معاملة الأشخاص غير المشتركين اشتراكا فعليا في الأعمال العدائية معاملة انسانية ، وبدون تمييز ضد أحد على أساس العنصر أو اللون أو الديانة أو العقيدة أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أى معيار مماثل آخر .

---

(١٨) انظر أيضا قرار الجمعية العامة ١٩٥ (١) الخاص بتأكيد مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورنبرج .  
(١٩) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ (١٩٤٩) ، الرقم

- ١٤٩ - ولهذه الغاية فان بعض الأفعال - ومنها استخدام أعمال العنف تجاه الشخص وحياته ، لا سيما القتل في جميع أنواعه ، والتشويه والمعاملة القاسية والتمذيب - مازالت وستظل محرمة في أى زمان ومكان فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه .
- ١٥٠ - ومفهوم أن تطابق هذه الأحكام لن يؤثر على المركز القانوني لأطراف النزاع . وتحصى الاتفاقية جميع المدنيين وكذلك الذين يشتبه بأنهم قد ساعدوا طرفا أو آخر في النزاع .
- ١٥١ - ان المجازر المتعمدة التي ارتكبتها قوات المشاه ضد سكان القرى والنجوع تشكل ، برأى لجنة التحقيق ، " انتهاكات خطيرة " للاتفاقية حسبما جاء في المادة ١٤٧ منها .
- ١٥٢ - تفرض المادة ١٤٦ من الاتفاقية التزاما على الأطراف المتعاقدة بسن التشريعات اللازمة لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يرتكبون أو الذين يصدرن أوامرا بارتكاب أى من " الانتهاكات الخطيرة " للاتفاقية المحددة في المادة ١٤٧ وأن تضمن احضارهم الى المحكمة حيث تم محاسبتهم .
- ١٥٣ - يتخذ الأطراف المتعاقدون أيضا التدابير اللازمة لقمع جميع الأعمال المخالفة لأحكام الاتفاقية ، بخلاف " الانتهاكات الخطيرة " المحددة في المادة ١٤٧ .
- ١٥٤ - تفرض المادة ١٤٦ التزاما خاصا على الأطراف المتعاقدين . فبصرف النظر عما اذا أوفت الدولة المتعاقدة بهذا الالتزام أم لا ، تنسب جميع " الانتهاكات الخطيرة " أو الجرائم الأخرى المرتكبة بما يخالف أحكام الاتفاقية الى الطرف المتعاقد الذى يعمل المذنب الفرد تحت سلطته .
- وهذا يتبع في المادة ١٤٨ من مواد الاتفاقية التي تقترح بجواز الزام الدولة المسؤولة بدفع تعويض لضحايا الانتهاكات الخطيرة وورثتهم .
- ١٥٥ - ان أعمال التعذيب وقتل المدنيين المتعمد بصرف النظر عن انتهاك حقوق الانسان ، تشكل جرائم ضد اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقتل الجرحى في المؤتمر في ١٩٤٩<sup>(١)</sup> والتي تعتبر البرتغال طرفا فيها . كما تشكل بالفعل انتهاكات خطيرة لتلك الاتفاقية حسب التعريف الوارد في المادة ١٤٧ أو ما يعرف بجرائم الحرب .
- ١٥٦ - وفقا للمادة ١٤٦ من الاتفاقية ، يحاكم الأشخاص المسؤولون عن مثل هذه " الانتهاكات الخطيرة " ، وحسب المادة ١٤٨ ، يجب على الدول المسؤولة أن تدفع تعويضات للضحايا أو ورثتهم .
- ١٥٧ - أحاطت اللجنة علما بالبيان الذى تقدم به ممثل البرتغال في الجلسة ٢٠٩٢ التي عقدتها اللجنة الرابعة في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ومؤداه ان الحكومة البرتغالية قد أقامت الدعاوى القضائية ضد الأشخاص المتورطين في أعمال العنف المبلغ عنها في التقرير كما

انها تقوم بحل هيئات الشرطة المدنية وفير العسكرية التي تأكدت من قبل مسؤوليتها عن هذه الأعمال حسب الأصول ( انظر A/C.4/SR.2092 ) .

ويجب الاعراب عن الأمل في أن تتمكن كذلك الحكومة البرتغالية من ايجاد السبل المناسبة لتعويض الأشخاص من مؤسسات وأشخاص طبيعيين أو معنويين ، الذين تغيرت حالتهم ، والذين قد أصبحوا معدمين نتيجة للأعمال الاجرامية التي مارسها ضد هم عملاء الحكومة البرتغالية السابقة .

### خامسا - النتائج

١٥٨ - تلقت لجنة التحقيق تعليمات من الجمعية العامة بأن تقوم بإجراء استقصاء بشأن ما ورد في التقرير عن حدوث أعمال وحشية في موزمبيق وأن تجمع معلومات من جميع المصادر التي لها صلة بالموضوع . ولقد أنجزت لجنة التحقيق المهمة المناطة بها بإجراءها جلسات استماع في أوروبا وأفريقيا ، وباطلاعها على جميع الوثائق المتاحة .

١٥٩ - ويجب أن يؤكد على أنه رغم أن اللجنة طلبت من البرتغال أن تعاونها ، كما ينص على ذلك القرار ٣١١٤ ( ٥ - ٢٨ ) ، فإنها لم تتلق أبدا هذا التعاون الذي كان سيمنح أعضائها من الاستماع إلى شهود في موزمبيق وفي البرتغال .

١٦٠ - ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن كل ، بل وجميع أعضاء اللجنة كانت تحدد وهمم الرغبة في التوصل إلى الحقيقة بشأن الأعمال الوحشية المبلغ عن حدوثها في موزمبيق .

١٦١ - ولم تتلق اللجنة الا شواهد ضئيلة جدا بشأن ما جرى من أحداث قبل عام ١٩٧٠ ، ويشير الجزء الأكبر من الشواهد إلى أحداث جرت طيلة الأعوام الثلاثة ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ .

١٦٢ - ومع أن هذا التقرير قد لا يكون شاملا ، كما تود اللجنة ، للأسباب المبينة في الفقرة ١٥٩ أعلاه ، الا أن اللجنة ترى ، بأمانة ، أن المجموع الكلي لما أوجز في هذا التقرير يعطى صورة حقيقية لما حدث في مناطق من موزمبيق في الفترة قيد الدراسة .

١٦٣ - وتسلم الحكومة البرتغالية الحالية ، في مجالس الأمم المتحدة ، أنه قد حدثت انتهاكات لحقوق الانسان في ظل النظام السابق ، وأنه بيد وبالعمل أن العلم بأعمال وحشية مشينة وقمعية في عهد النظام السابق كان أحد العوامل التي أدت إلى التمرد على ذلك النظام (٢٠) .

١٦٤ - وليس لدى لجنة التحقيق شك في انه ، خلال الفترة قيد الدراسة ، قام مستخدمون تعتبر حكومة البرتغال الاستعمارية مسؤولة عن أعمالهم ، بارتكاب عدد من الأعمال الوحشية في موزمبيق .

١٦٥ - ولقد حدا التقرير عن المذابح التي ارتكبت في مشيخة جاندا إلى ، وفي قرى تشاوولا وجاو ويريماو ، وفي محافظة تيستي ، إلى انشاء اللجنة . وقد ركزت اللجنة كثيرا من اهتمامها على هذه الأحداث .

---

(٢٠) انظر البيان الذي ألقاه وزير خارجية البرتغال في الجمعية العامة في ٢٣ أيلول /

سبتمبر ١٩٧٤ (A/PV.2239)



١٦٦ - ولما كان ممثلو النظام السابق في البرتغال يدعون أن قرية ويريامو لم يكن لها وجود على الإطلاق ، فإن اللجنة قد بحثت ، بعناية ، مسألة وجودها ، وأقتنعت ، بدون أدنى شك ، أن قرى تشاوولا وجآو وويريامو ( أو فيليانو فاليتي ) كان لها وجود بالفعل ، وكانت تقع في مثلث بين نهري زامبزي ولوينها والطريق العام المؤدى من تسيتي جنوبا تجاه شانجارا وفيلا بيرى أما ويريامو ، فقد كانت مركزا اسكانيا كبيرا نسبيا ، به ٢٠٠ ساكن على الأقل ، بينما كانت تشاوولا وجآو أصغر لحد ما . وقد دمرت هذه القرى نتيجة للمذابح التي جرت .

١٦٧ - واللجنة مقتنعة تماما بالأدلة التي تثبت أنه في يوم ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، أحاطت قوات برتغالية ، بقيادة موظفين في مديرية الأمن العامة بقرى تشاوولا ، وجآو ، ويريامو ، ثم دخلت القرى وقتلت جميع من وقع عليه بصرها ، وفي أثناء العملية ، دمرت القرى ، ولم يتمكن من الهرب الا أشخاص قليلون جدا ، من بينهم الصبي أنطونيو ميكسيوني ، الذي أطلق عليه الرصاص مع غيره من سكان تشاوولا ، ولكنه تمكن ، بعد أن استعاد وعيه ، من أن ينسل من كومة الجثث ويهرب . ويقدر عدد الضحايا في القرى الثلاث بأكثر من ٤٠٠ .

١٦٨ - وقد تلقت اللجنة أيضا أدلة مفصلة وموثوق بها على نحو جلي بحدوث مذابح أخرى حقيقية ، فقد قتل عدد غير معروف من الناس في بعض القرى بالقرب من زامبوي ، في قضاء بيستي التي تقع في منطقة تيتي ، في تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٦٦ .

١٦٩ - وقد قتل ٥٥ شخصا في ١٥ آذار/مارس ١٩٦٨ في مكان يسمى مفادوى ، على بعد أقل من كيلومتر واحد خارج بيستي ، في قضاء Circunscricao بيستي في منطقة بيستي ؛ كما قتل ٩٠ شخصا في تشياو في منطقة انغونيا في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٢ ، وأكثر من ٢٠٠ شخص في انها مينغا وضواحيها في منطقة بايرا في آذار/مارس ١٩٧٤ .

١٧٠ - ولقد تلقت اللجنة معلومات أكثر اقتضابا بشأن بعض المذابح ، الا انها من مصادر جد موثوقة وهكذا ، يبدو أنه في يوم ١٦ آذار/مارس ، أو حوالي ذلك تقريبا ، قتلت قوات برتغالية ورويسية جنوبية ٧٨ شخصا في قرية زامبزي ، و ٣٠ شخصا في ميوندا ، و ٣٨ في ديفيتفى ، و ٣٨ في شيماندا بوى ، وهي كلها تقع في المنطقة القريبة من موغومورا ، في محافظة ماجوى ، في منطقة تيتي .

١٧١ - أما فيما يتعلق بالمذابح التي قيل أنها حدثت في مويدا في محافظة ماغونديس ، في منطقة كابو ديلجادو ، في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٦٠ ، التي قتل فيها ٥٠٠ شخص ، وفي شيماليليا في شمال فيلا كابرال في منطقة نياسا ، حيث قتل من ١٠ الى ١٥ شخصا ، فإن المعلومات التي تمكنت اللجنة من جمعها ليست قاطعة .

١٧٢ - وكذلك كان هناك حالات قتل عمدى وقتل عمدى جماعي لا يجوز أن تعتبر مذابح . وقد وجدت اللجنة أنه في مناطق كابو ديلجادو ، وتيتي ، وبايرا ، وربما في مناطق أخرى ، قام

أفراد ووحدات يعطون تحت السلطة الشاملة للحكومة البرتغالية. التي كانت لها السلطة حينئذ ، يقتل السكان المسالمين في القرى والنجوع . وفي بعض الحالات كان عدد السكان الذين قتلوا قليلا ، الا أن عدد الضحايا كان كبيرا جدا في حالات أخرى ، بل وصل عدد القتلى في بعض الحالات الى عدة مئات من الأشخاص ويبدو أن أحد الأسباب الرئيسية للمذابح والقتل العمدى هو رفض القرويين أن ينتقلوا الى القرى المسورة ( الديامتو ) ، وكذلك تخوف مديرية الأمن العامة من أن يقدموا المساعدة والعون الى أعضاء جبهة تحرير موزمبيق FRELIMO .

١٧٣ — ولقد كانت اقامة القرى المسورة المحصنة مصدرا لمشاق لا تحصى ، ان أن نقل سكان قرية بأكملهم ، في أشد الظروف البدائية والنقص ليس فقط في المرافق فحسب ، بل في ضروريات الحياة في مراكز الاسكان الجديدة هذه قد سبب وفيات كثيرة كنتيجة للارهاق والجوع والمرضى .

١٧٤ — وتتضمن الأدلة التي أستتمعت اليها اللجنة اشارات الى التعذيب في دور كثيرة مختلفة . وقد استعمل التعذيب للحصول على اعترافات ، وكذلك لانتزاع معلومات عن جبهة تحرير موزمبيق ، وفي حالة واحدة على الأقل ، استعمل الحاق الأذى الجثماني بفرز واحد هو تخويف السكان واجبارهم بذلك على أن ينتقلوا الى القرى المسورة المحصنة حيث يمكن السيطرة عليهم على نحو أيسر .

١٧٥ — وكذلك نما الى علم اللجنة أن مستخدمين تعتبر الحكومة الاستعمارية مسؤولة عن أعمالهم قد قاموا بتدمير وعشي وسرقة ممتلكات من سكان القرى . ولقد تأثرت اللدونة بالأفادات المتعلقة بالمكتب الثقافي للسكان الأفريقيين ، كما وجدت أن هناك عاملا مهما آخر ساعد في جعل موقف السكان الموزمبقيين أسوأ ، ألا وهو الحرمان الذي يقاسى منه الأشخاص الذين تأثروا بمشروع كابورا بوسا .

١٧٦ — والى الحد الذى أمكن فيه التعرف بالضبط على الوحدات التي اشتركت في ارتكاب الأعمال الوحشية وقادة هذه الأعمال ، كان ما يعرف بأسم " الفرق الخاصة " ومجموعات الكوماندوز التي كان يقودها موظفو المديرية العامة للأمن التي انتهى أمرها ، ضمن المرتكبين الرئيسيين للأعمال الوحشية المبلغ عنها . وحيث أنه يبدو أنه نان هناك أنماط مختلفة من الأعمال الوحشية في الاجزاء المختلفة من البلاد ، يبدو معقولا أنه كان هناك قدر من المبادرة المحلية . ومع ذلك ، يبدو جليا أن السياسة النابعة من المستويات العليا للسلطة قد خلقت جوآ عاما يتسامح مع تجاهل حقوق الانسان ، بل ويشجعه ، وانه من البديهي أن قدرا كبيرا من المسئولية يجب أن يقع على عاتق مديرية الأمن العامة . أما دور القيادة العسكرية العليا في موزمبيق فليس واضحا ، ولكنها تشترك أيضا في المسئولية . ومع ذلك ، يجب في التقييم النهائي ، في آخر الأمر أن تعزى مسؤولية أعمال العنف الى حكومة القمع البرتغالية التي أطيح بها في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ .

### سادسا - التوصيات

١٧٧- على أساس هذه الاستنتاجات ، توصي لجنة التحقيق الجمعية العامة باتخاذ التدابير التالية :

- ( ١ ) أن تدين السياسة الاستعمارية التي اتبعتها الحكومة البرتغالية السابقة باعتبارها السبب في ارتكاب المذابح وغيرها من الفظائع التي حققت فيها لجنة التحقيق ؛
  - ( ٢ ) أن تطلب الى الحكومة البرتغالية ، وحكومة موزامبيق الانتقالية ، والحكومة المقبلة لموزامبيق المستقلة ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمحاكمة جميع الأشخاص المسؤولين عن المذابح وغيرها من الفظائع المبلغ عن وقوعها لكي يحاسبوا على ما فعلوا ؛
  - ( ٣ ) أن تعرب عن الأمل في ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالتعويض عن الفقر المدقع الناشئ عن الأعمال الاجرامية التي ارتكبتها الحكومة البرتغالية السابقة ضد شعب موزامبيق ؛
  - ( ٤ ) ان تناشد جميع الحكومات ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية ، أن تقدم الى شعب موزامبيق ما يلزم من المساعدة المعنوية ، والمادية ، والمالية ، والاقتصادية لاعادة بناء بلده وتوطيد دعائم استقلاله .
- ١٧٨- وتأمل لجنة التحقيق في أن تتعاون الحكومة البرتغالية ، وحكومة موزامبيق الانتقالية ، والحكومة المقبلة لموزامبيق ، لازالة آثار الاستعمار ، وخاصة آثار تلك الفظائع التي حققت فيها لجنة التحقيق بسلامة نية ، مسترشدة بالمبادئ السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

## المرفق الأول

اتفاق الرأي الذي اعتمده ، في ٢٠ تموز/يوليه  
١٩٧٣ ، اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ  
اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١ - أحاطت اللجنة الخاصة علما ، باشمزاز ، بالمزيد من الأنباء التي ظهرت مؤخرا عن الفظائع التي ترتكبها البرتغال ضد سكان الأقاليم الأفريقية الواقعة تحت سلطتها ، ولا سيما المعلومات المفصلة والدقيقة التي أعلنها القس ادريان هاستنغر عن المذبحة التي ارتكبها الجنود البرتغاليون والتي لقي فيها مئات من القرويين في موزانبيق حتفهم . وقد استرعت هذه الأنباء النظر على نطاق عالمي وصدت الرأي العام الدولي . وفي ضوء هذه الحالة ، دعت اللجنة الخاصة القس هاستنغر ، الى الادلاء بشهادته أمام اللجنة . وأفادت اللجنة الخاصة من اشترك وفد جبهة تحرير موزانبيق ، اشتراكا فعالا ، بقيادة السيد مارسيلينو دوس سانتوس ، نائب رئيس الجبهة ، الذي جاء الى نيويورك خصيصا لأجل الاشتراك ، باعتباره مراقبا ، في أعمال اللجنة بشأن الموضوع .

٢ - وتعطي الدلائل المقدمة الى اللجنة الخاصة برهاننا آخر على تجاهل الحكومة البرتغالية لحقوق الانسان والقيم الأخلاقية الأساسية تجاهلا تاما . وان مثل هذه الأعمال الوحشية ينبغي أن تدينها جميع الحكومات اذانة قاطعة ؛ فهي تمثل بيئة أخرى على ما يتأصل في الحرب الاستعمارية التي تشنها البرتغال من ممارسات قاسية لفتت للجنة الخاصة نظر المجتمع العالمي اليها مرارا وتكرارا . وان سجلات الأمم المتحدة ، كما أشار رئيس اللجنة الخاصة في بيانه الأخير ، تزخر بالأنباء عما تشنه البرتغال من ارهاب قاسي ضد شعوب أنغولا ، وغينيا (بيساو) ، والرأس الأخضر ، وموزانبيق ، التي تشمل جريمتها الوحيدة في رغبتها الدائمة وجهودها الدائبة الرامية الى بلوغ مقاصد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - الحرية والاستقلال - وهذا هو أحد الأهداف الرئيسية المبيّنة في ميثاق الأمم المتحدة .

٣ - وان الحرب الاستعمارية التي تشنها البرتغال هي انتهاك صارخ للمبادئ الدولية الراسخة منذ زمن طويل ، القانونية منها والانسانية . ولا يحق للحكومة البرتغالية أن تحرم المجتمع الدولي من الاطلاع التام على جميع الحقائق المتصلة بالفظائع التي ترتكبها داخل الأقاليم الأفريقية الواقعة تحت سيطرتها . بل يجب عليها أن تسمح باجراء تحقيق كامل ومحايد في هذه الفظائع في مكان ارتكابها ، وذلك عن طريق هيئات الأمم المتحدة المختصة . ويجب أن يوضع جميع الأفراد الذين يمثلون السلطات البرتغالية العسكرية والمدنية التي لها صلة بارتكاب هذه الفظائع تحت تصرف ممثلي الأمم المتحدة للتحقيق معهم تحقيقا نظاميا . وينبغي على هيئات الأمم المتحدة ، وهي تنشد اجراء هذا التحقيق ، أن تلتزم بالتعاون حركات التحرر القومي ومساعدتها .

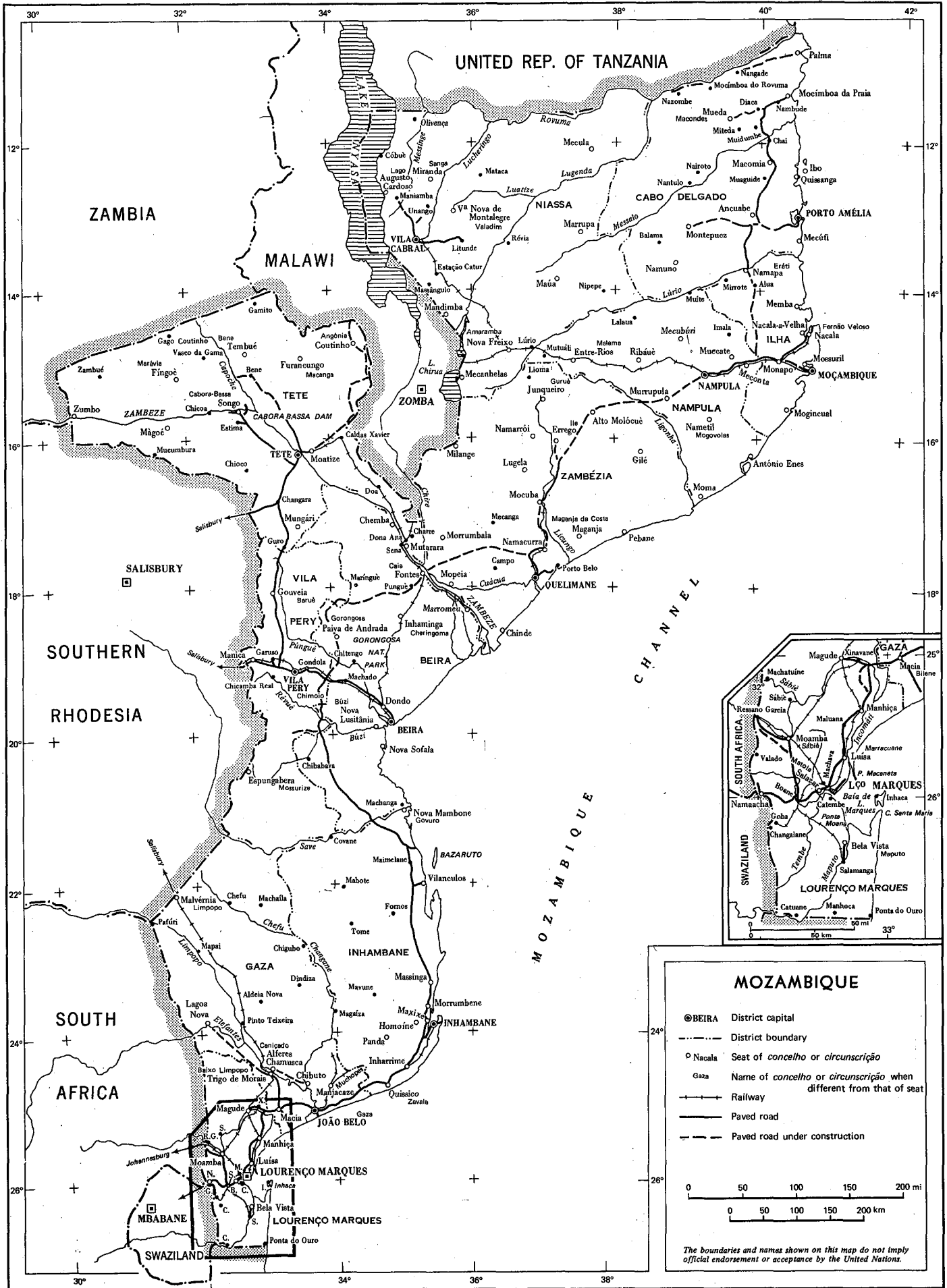
٤ — ولا تستطيع حكومة البرتغال التنصل من المسؤولية عن أعمالها الوحشية ضد السكان المضطهدين للأقاليم الواقعة تحت سيطرتها . وينبغي أن تكون الأنباء التي ظهرت مؤخرًا بمثابة حافز جديد لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى وضع حد للسياسات الاستعمارية المقيتة التي تتبعها البرتغال .

٥ — ومن الجلي أنه ما دامت حكومة البرتغال ترفض التقيد بقرارات الأمم المتحدة ، فستأن موزانبيق ، وأنغولا ، وغينيا (بيساو) ، والرأس الأخضر تكابد الآلام . فيجب على حكومة البرتغال أن تكف فوراً عن شن الحروب الاستعمارية وعملاً ترتكبه من أعمال قمعية ضد شعوب موزانبيق ، وأنغولا ، وغينيا (بيساو) ، والرأس الأخضر ، وأن تسحب القوات العسكرية وغيرها من القوات المسلحة التي تستخدمها لذلك الغرض ، وتكف عن جميع الممارسات التي تنتهك حقوق الشعب الأفريقي غير القابلة للتصرف ، فتمكنه بذلك من نيل حريته واستقلاله .

٦ — وان من واجب المجتمع الدولي الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يدعم قضية السكان الذين يكابدون الآلام في هذه الأقاليم . فلا بد من ممارسة الضغط على حكومة البرتغال ، على جميع المستويات . وفي الوقت ذاته ، ينبغي زيادة المساعدة الدولية المقدمة إلى حركات التحرر القومي في هذه الأقاليم . ويجب كذلك أن تقطع جميع الحكومات عن حكومة البرتغال أي تأييد من شأنه أن يتيح لها الاستمرار في شن حروبها الاستعمارية .

A/9621  
Arabic  
Annex 2  
Page 1

المرفق الثاني  
خريطة موزامبيق



MAP NO. 2584 UNITED NATIONS  
JANUARY 1974

---

### كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

#### 如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

#### HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

#### COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

#### КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

#### COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

---

٧٤ - ٣٣٣٠٩ - ٥٠٠

كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤

Litho in United Nations, New York

الثنى : ٤,٠٠٠ دولار أمريكي  
( أو ما يعادلها بالعملة الأخرى )

Price: \$U.S. 4.00

(or equivalent in other currencies)

GA/XXIX, Suppl. 21

طبع في الأمم المتحدة ، نيويورك

74-33309 - December 1974 - 500